سورة فاتحة الكتاب

مكية، وقيل: مكية ومدنية؛ لأنها نزلت بمكة مرة وبالمدينة أخرى، وتسمى: أمَّ القرآن؛ لاشتمالها على المعاني التي في القرآن من الثناء على الله تعالى بما هو أهله، ومن التعبد بالأمر والنهي، ومن الوعد/ ٣أ والوعيد، وسورة الكنز والوافية لذلك، وسورة الحمد والمثاني؛ لأنها تثنى في كل ركعة، وسورة الصلاة؛ لأنها تكون فاضلة أو مجزئة بقراءتها فيها، وسورة الشفاء والشافية، وهي سبع آيات بالاتفاق، إلا أنّ منهم من عدّ: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] دون التسمية، ومنهم من مذهبه على العكس.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قُرّاءُ المدينة والبصرة والشام وفقهاؤها على أنّ التسمية ليست بآية من الفاتحة، ولا من غيرها من السور؛ وإنما كتبت للفصل والتبرك بالابتداء بها، كما بُدىء بذكرها في كل أمر ذي بال؛ وهو مذهب أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ ومن تابعه؛ ولذلك لا يجهر بها عندهم في الصلاة. وقُرّاء مكة والكوفة وفقهاؤهما على أنها آية من الفاتحة ومن كل سورة، وعليه الشافعي وأصحابه ـ رحمهم الله ـ ولذلك يجهرون بها. وقالوا: قد أثبتها السلف في المصحف مع توصيتهم بتجريد القرآن، ولذلك لم يثبتوا ﴿آمين﴾، فلولا أنها من القرآن لما أثبتوها. وعن ابن عباس: «مَنْ تَرَكَهَا، فَقَدْ تَرَكَ مائَةً وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ آيَةً مِنْ كِتَابِ الله تَعَالَىٰ» (١).

---

١ ـ قال الزيلعي في «الإسعاف» (١/ ٢١): غريب، أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٤٣٩) من طريق شهر بن حوشب عن ابن عباس بلفظ: «من ترك بسم الله الرحمن الرحيم، فقد ترك آية من كتاب الله».

فائدة: أخرج الحافظ البيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٤٤٠) رقم (٢٣٣٨) بسنده إلى الإمام أحمد قال: من لم يقرأ مع كل سورة بسم الله الرحمن الرحيم، فقد ترك مائة وثلاث عشرة آية من كتاب الله.

قال الحافظ في «تخريج الكشاف»: موقوف، ليس بمعروف عنه، والذي في «الشعب» للبيهقي عنه: «من ترك بسم الله الرحمن الرحيم، فقد ترك آية من كتاب الله». وتعقب ابن الحاجب ما أورده الزمخشري، بأن قال: «الصواب مائة وثلاث عشرة»، وبهذا اللفظ ذكر الشهرزوري في «المصباح». وزاد: وإنما لم يقل: «أربع عشرة»؛ لأن «براءة» لا بسملة فيها، انتهى. روى البيهقي في «الشعب» =

فإن قلت: بم تعلقت الباء؟ قلت: بمحذوف تقديره: بسم الله أقرأ أو أتلو[1]؛ لأنّ الذي يتلو التسمية مقروء، كما أنّ المسافر إذا حلّ أو ارتحل فقال: بسم الله والبركات، كان المعنى: بسم الله أحل وبسم الله أرتحل؛ وكذلك الذابح وكل فاعل يبدأ في فعله؛ بـ «بسم الله» كان مضمراً ما جعل التسمية مبدأ له، ونظيره في حذف متعلق الجارّ قوله عزّ وجلّ: ﴿فِي تِسْعِ ءَايَـٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ﴾ [النمل: ١٢]، أي: اذهب في تسع آيات. وكذلك قول العرب في الدعاء للمعرس: بالرفاء والبنين. وقول الأعرابي: باليمن والبركة، بمعنى: أعرِست، أو نكحت؛ ومنه قوله [من الوافر]:

= عن أحمد بن حنبل، أنه قال: «من لم يقل مع كل سورة: بسم الله الرحمن الرحيم، فقد ترك مائة وثلاث عشرة آية من كتاب الله تعالى».

قلت: وقفت على سبب الغلط في منقول الزمخشري؛ وذلك أن الحاكم روى في ترجمة عبد الله بن المبارك بسند له عن علي القاشاني قال: «رأيت عبد الله بن المبارك يرفع يديه في أول تكبيرة على الجنازة، ثم الثانية أخفض قليلاً، والصلوات مثل ذلك». قال علي: قال عبد الله: «من ترك بسم الله الرحمن الرحيم في فواتح السور، فقد ترك مائة وثلاث عشرة آية». قال عبد الله: وأخبرنا حنظلة بن عبد الله عن شهر بن حوشب عن ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ قال: «من ترك بسم الله الرحمن الرحيم، فقد ترك آية من كتاب الله تعالى»، فلما لم يخص ابن عباس سورة، حمله ابن المبارك على الكل إلاّ «براءة» فكان مائة وثلاث عشرة. انتهى.

---

(١) قال محمود رحمه الله تعالى: «الباء في البسملة تتعلق بمحذوف تقديره: بسم الله أقرأ أو أتلو» قال أحمد: رحمه الله تعالى: الذي يقدره النحاة «أبتدىء» وهو المختار لوجوه: الأول: أن فعل الابتداء يصح تقديره في كل بسملة ابتدىء بها فعل ما مِن الأفعال خِلاف فعل القراءة، والعام صحة تقديره أولى أن يقدر، ألا تراهم يقدرون متعلق الجار الواقع خبراً أو صفة أو صلة أو حالاً بالكون والاستقرار حيثما وقع ويؤثرونه لعموم صحة تقديره، والثاني: أن تقدير فعل الابتداء مستقل بالغرض من البسملة إذ الغرض منها أن تقع مبدأ فتقدير فِعل الابتداء أوقع بالمحل، وأنت إذا قدرت «أقرأ» فإنما تعني أبتدىء القراءة والواقع في أثناء التلاوة قراءة أيضاً لكن البسملة غير مشروعة في غير الابتداء. ومنها ظهور فعل الابتداء في قوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾. وقال عليه السلام: «كل أمر خطير ذي بال لا يبدأ فيه باسم الله فهو أبتر». ولا يعارض هذا ما ذكره من ظهور فعل القراءة في قوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ فإنّ فعل القراءة إنما ظهر ثم لأن الأهم هو القراءة غير منظور إلى الابتداء بها. ألا ترى إلى تقدم الفعل فيها على متعلقه لأنه الأهم ولا كذلك في البسملة؛ فإن الفعل المقدر كائنا ما كان إنما يقدر بعدها، ولو قدر قبل الاسم لفات الغرض من قصد الابتداء إذاً على أنه الأهم في البسملة، فوجب تقديره، وسيأتي الكلام على هذه النكتة.

قال السمين الحلبي: وأجاب غيره بأن «باسم ربك» ليس متعلقاً بـ «اقرأ» الذي قبله بل بـ «اقرأ» الذي بعده.

وفي هذا نظر؛ لأن الظاهر على هذا القول أن يكون: ﴿اقرأ﴾ الثاني توكيداً للأول، فيكون قد فصل بمعمول المؤكد بينه وبين ما أكده مع الفصل بكلام طويل. انتهى. الدر.

فَقُلْتُ: إِلَى الطَّعامِ فَقَالَ مِنْهُمْ فَرِيقٌ: نَحْسُدُ الْأَنَسَ الطَّعَامَا[1]

فإن قلت: لم قدّرت المحذوف متأخراً[2]؟ قلت: لأنّ الأهم من الفعل والمتعلق به هو المتعلق به؛ لأنهم كانوا يبدءون بأسماء آلهتهم، فيقولون: باسم اللات، باسم العزى،

---

(١) ونار قد حضأت لها بليل بدار ما أريد بها مقاما
سوى ترحيل راحلة وعين أكاليها مخافة أن تناما
أتوا ناري فقلت: منون أنتم؟ فقالوا: الجن قلت: عموا ظلاما
فقلت: إلى الطعام فقال منهم زعيم: نحسد الأنس الطعاما
لقد فضلتم في الأكل فينا ولكن ذاك يعقبكم سقاما

لشمر بن الحارث الضبي، وقيل لتأبط شراً، وقيل لشمر الغساني، وقيل للفرزدق يصف نفسه بالجرأة واقتحام المخاوف. يقول: ورب نار قد حضأتها بالحاء المهلة: أشعلتها وسعرتها، وقيل هو خضأتها، بالمعجمة، ولا أعله وإن ذكره بعض النحاة في باب الحكاية، وبعيد: تصغير بعد، والوهن والموهن: بمعنى الفتور أو النوم أو هدوء الصوت، وقيل: نحو نصف الليل. أي أوقدتها في جوف الليل في مفازة لا أريد بها سوى تجهيز ما يلزم لراحلتي في السفر ولأجل عين أكاليها أي أساهرها أو أحافظها، فأنا أحفظها من النوم وهي تحفظني من العدو، والضمير في أتوا: لمبهم. ومنون استفهام، وكان حقه: مَن أنتم، لأنه لا يأتي بصورة الجمع إلا في الوقف، والأصل في نونه الأخيرة السكون للوزن، على أن إجراء الوصل مجرى الوقف كثير في النظم كما صرحوا به وجعلوا هذا منه، وكأن هناك قول مقدر مثل «جئناك» فحكى إعراب ضمير الفاعل فيه حتى يظهر استشهاد يونس به في الحكاية. فقالوا: نحن الجن. وكان الظاهر: فقلت عموا. ولكن أتى به مستأنفاً جواب سؤال مقدر تقديره: فماذا قلت لهم؟ فقال: قلت: عموا، أي تنعموا في وقت الظلام، وعطف قوله «فقلت» بالفاء دلالة على التعقيب. وأما رواية «عموا صباحاً» فمن قصيدة أخرى تعزى إلى خديج بن سنان الغساني ومنها [من الوافر]:

نزلت بشعب وادي الجن لما رأيت الليل قد نشر الجناحا

وشبه الليل بطائر، فأثبت له ما للطائر. أو شبه الظلمة بالجناح، وقوله «إلى الطعام» أي هلموا وأقبلوا إليه. دل المقام على ذلك، فقال زعيم منهم، أي سيد وشريف: نحن نحسد الأنس في الطعام أو على الطعام، فهو نصب على نزع الخافض. ويجوز أنه بدل، ويجيء «حسد» متعدياً لاثنين، والطعاما: مفعوله الثاني. وقال الجوهري: الأنس هنا بالتحريك: لغة في الإنس، ويجوز قراءته «الإنس» على اللغة المشهورة. لقد فضلتم عنا في الأكل حال كونكم فينا أي فيما بيننا، ولكن ذاك يلحقكم سقاماً في العاقبة. وهذا كله من أكاذيب العرب.

وهو لشمر بن الحارث الضبي في لسان العرب (حسد)، وتاج العروس ٨/ ٢٥، والحيوان ٦/ ١٩٧، ولسهم بن الحارث في الحيوان ٤/ ٤٨٢، ولتأبط شرًا في ديوانه ص ٢٥٧، وبلا نسبة في لسان العرب (أنس)، وجمهرة اللغة ص ٥٠٢، وتاج العروس (أنس)، وانظر المزيد من مصادر البيت، والقول في نسبته في ديوان تأبط شرًا ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

(٢) قال محمود: «لم قدرت المحذوف متأخراً... إلخ» قال أحمد رحمه الله: لأنك لو ابتدأت بالفعل في التقدير لما كان الاسم مبتدأ به فيفوت الغرض من التبرك باسم الله تعالى أول نطقك. وأما إفادة التقديم الاختصاص ففيه نظر سيأتي إن شاء الله تعالى.

فوجب أن يقصد الموحد معنى اختصاص اسم الله ـ عزّ وجلّ ـ بالابتداء؛ وذلك بتقديمه وتأخير الفعل كما فعل في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٥]، حيث صرح بتقديم الاسم، إرادة للاختصاص. والدليل عليه قوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود: ٤١]. فإن قلت: فقد قال: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]، فقدّم الفعل. قلت: هناك تقديم الفعل أوقع لأنها أوّل سورة نزلت فكان الأمر بالقراءة أهم. فإن قلت: ما معنى تعلق اسم الله بالقراءة؟[1] قلت: فيه وجهان: أحدهما أن يتعلق بها تعلق القلم بالكتبة في قولك: كتبت بالقلم، على معنى أنّ المؤمن لما اعتقد أنّ فعله لا يجيء معتداً به في الشرع واقعاً على السنة حتى يصدر بذكر اسم الله؛ لقوله عليه ـ الصلاة والسلام ـ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِٱسْمِ اللهِ، فَهُوَ أَبْتَرُ» (٢) إلا كان فعلا كلا فعل، جعل فعله مفعولاً باسم الله، كما

---

٢ ـ أخرجه أبو داود (٤/ ٢٦١) كتاب الأدب: باب الهدى في الكلام حديث (٤٨٤٠) وابن ماجة (١/ ٦١٠) كتاب النكاح: باب خطبة النكاح حديث (١٨٩٤)، وأحمد (٢/ ٣٥٩)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» رقم (٤٩٤)، والدارقطني (١/ ٢٢٩) رقم (١)، وابن حبان (٥٧٨ ـ موارد) وبرقم (١، ٢ ـ الإحسان)، والبيهقي (٣/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩)، كتاب الجمعة: باب ما يستدل به على وجوب التحميد في خطبة الجمعة كلهم من طريق الأوزاعي عن قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.
قال أبو داود: رواه يونس وعقيل وشعيب وسعيد ابن عبد العزيز عن الزهري عن النبي ـ ﷺ ـ مرسلاً. ا.هـ.
وكذا قال البيهقي.
وقال الدارقطني: تفرد به قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وأرسله غيره عن الزهري عن النبي ـ ﷺ ـ وقرة ليس بقوي في الحديث، والمرسل هو الصواب.
ورجح المرسل أيضاً الدارقطني في «العلل» (٨/ ٢٩ ـ ٣٠)، فقال: يرويه الأوزاعي، واختلف عنه، فرواه عبيدالله بن موسى وابن أبي العشرين والوليد بن مسلم وابن المبارك وأبو المغيرة عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ـ ﷺ ـ ورواه محمد بن كثير عن الأوزاعي عن الزهري كذلك لم يذكر قرة، ورواه وكيع عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري قال =

---

(١) قال محمود: «فإن قلت ما معنى تعلق اسم الله تعالى بالقراءة... إلخ»؟ قال أحمد رحمه الله: وفي قوله: «إن اسم الله هو الذي صير فعله معتبراً شرعاً» حيد عن الحق المعتقد لأهل السنّة في قاعدتين: إحداهما أن الإسم هو المسمى، والأخرى أن فعل العبد موجود بقدرة الله تعالى لا غير؛ فعلى هذا تكون الاستعانة باسم الله معناها اعتراف العبد في أول فعله بأنه جار على يديه، وهو محل له لا غير؛ وأما وجود الفعل فيه فبالله تعالى أي بقدرته تسليماً لله في أول كل فعل؛ والزمخشري رحمه الله لا يستطيع هذا التحقيق لاتباعه الهوى في مخالفة القاعدتين المذكورتين، فيعتقد أن اسم الله تعالى الذي هو التسمية معتبر في شرعية الفعل لا في وجوده؛ إذ وجوده على زعمه بقدرة العبد. فعلى ذلك بنى كلامه. أقول: دعواه أن عند أهل السنّة الاسم غير المسمى ممنوعة، وتحقيقه قد ذكر في غير هذا الكتاب.

= رسول الله ـ ﷺ ـ مرسلاً.
ورواه محمد بن سعيد يقال له: الوصيف عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن أبيه، والصحيح عن الزهري المرسل. ا.هـ.
أما الحاكم ـ رحمه الله ـ فقد صحح لقرة بن عبد الرحمن على شرط مسلم حديث: «حذف السلام سنة»، ووافقه الذهبي.
قلت: وهذا من أوهامهما ـ رحمهما الله ـ فإن قرة بن عبد الرحمن لم يرو له مسلم احتجاجاً، ولكن روى له في المتابعات، فلا نستطيع مثلاً أن نصحح لقطن بن نسير أو غيره ممن روى له مسلم في المتابعات، على شرط مسلم.
والعجب من الذهبي في موافقته للحاكم أكثر، لأنه أورد قرة بن عبد الرحمن في «ميزانه» (٥/ ٤٧٠ ـ بتحقيقنا).
وقال: خرج له مسلم في الشواهد ا.هـ.
قلت: ومدار الحديث على قرة بن عبد الرحمن، فإليك أقوال الأئمة فيه.
قال أبو حاتم: ليس بقوي، وقال أبو زرعة: الأحاديث التي يرويها مناكير، وقال أحمد: منكر الحديث جداً.
وقال ابن معين: ليس بقوي الحديث.
وقال العجلي: يكتب حديثه.
وقال ابن شاهين عن يحيى: ليس به بأس عندي.
وقال الفسوي: ثقة.
وقال ابن عديّ: أرجو أنه لا بأس به.
وقد لخص الحافظ هذه الأقوال: فقال: صدوق له مناكير.
ينظر «الجرح والتعديل» (٧/ ١٣٢)، و«أحوال الرجال» (ص١٦٥)، «سؤالات ابن طهمان»؛(٦٣٩)، و«ثقات العجلي» (١٣٨٥) و«ثقات ابن شاهين» (١١٦٣)، و«المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٦٠)، و«الكامل» (٦/ ٢٠٧٧)، والتقريب (٢/ ١٢٥).
قلت: وعلى افتراض أن قرة ثقة فقد خالفه الأكثرون من أصحاب الزهري، وهم يونس وعقيل وشعيب وسعيد بن عبد العزيز، وهم بلا شك أكثر وأوثق من قرة بن عبد الرحمن.
وهذا الذي رجحه الدارقطني، وأبو داود، والبيهقي.
ثمّ إن قرة قد اضطرب في لفظ هذا الحديث، فمرة يرويه بلفظ: أبتر، ومرة بلفظ: أجذم، ومرة بلفظ: أقطع.
ومع كل ما تقدم فقد حكم النووي في «المجموع» (١/ ٧٣)، بأنه حديث حسن، وكذلك ابن الصلاح فيما نقله عنه السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (١/ ٩)، وقد حكم السبكي أيضاً بصحته تبعاً لابن حبان.
ولهذا الحديث إسناد آخر أشار إليه الدارقطني في «السنن» (١/ ٢٢٩)، فقال: ورواه صدقة عن محمد بن سعيد عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه عن النبي ـ ﷺ ـ.
وأشار إليه أيضاً في «العلل» (٨/ ٣٠)، فقال: ورواه محمد بن سعيد يقال له: الوصيف عن الزهري عن ابن كعب ابن مالك عن أبيه.
وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٩/ ٧٢) رقم (١٤١) من طريق صدقة بن عبد الله عن محمد بن =

يفعل الكتب بالقلم. والثاني: أن يتعلق بها تعلق الدهن بالإنبات[1] في قوله: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] على معنى: [متبرّكاً] بسم الله أقرأ، وكذلك قول الداعي للمعرس: بالرفاء والبنين، معناه: أعرست ملتبساً بالرفاء والبنين، وهذا الوجه/ ٣ب أعرب وأحسن؛ فإن قلت: [فكيف] قال الله ـ تبارك وتعالى ـ متبركاً باسم الله أقرأ؟ قلت: هذا مقول على ألسنة العباد، كما يقولُ الرجل الشعر على لسان غيره، وكذلك: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] إلى آخره، وكثير من القرآن على هذا المنهاج، ومعناه تعليم عباده كيف يتبركون باسمه، وكيف يحمدونه ويمجدونه ويعظمونه[2]، فإن قلت: من حق

= الوليد الزبيدي عن الزهري عن عبد الله بن كعب عن أبيه عن النبي ـ ﷺ ـ به.
ومن طريقه السبكي في «طبقات الشافعية» (١/ ١٤)، وصدقة بن عبد الله ضعيف.
والحديث ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ١٩١).
وقال: وفيه صدقة بن عبد الله ضعفه أحمد، والبخاري ومسلم وغيرهم، ووثقه أبو حاتم ودحيم في رواية.
قال الحافظ في «تخريج الكشاف»:
لم أره هكذا. والمشهور فيه حديث أبي هريرة من رواية قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ بلفظ: «لا يبدأ فيه بحمد الله أقطع»، أخرجه أبو عوانة في صحيحه، وأصحاب السنن، ولأحمد من هذا الوجه: «لا يفتتح بذكر الله، فهو أبتر، أو أقطع». وللخطيب في الجامع من طريق مبشر بن إسماعيل عن الزهري بلفظ: «لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم، فهو أقطع، والراوي له عن مبشر ـ مجهول». انتهى.

---

(١) قوله «تعلق الدهن بالإنبات» هذا يناسب قراءة «تنبت» من أنبت الرباعي: كما يأتي. (ع)

(٢) يقدم الزمخشري هذا المبحث بكلام قوي عند البسملة حتى يصل في ختام المبحث بقوله: «وكثير من القرآن على هذا المنهاج، ومعناه: تعليم (الله) عباده كيف يتبركون باسمه وكيف يحمدونه ويمجدونه ويعظمونه».
قد بين الزمخشري من أسرار هذا الحذف ما أفاء الله به عليه، وفي تقدير هذا المحذوف فعلاً أو اسماً وكلام طويل، وخلاصة هذا كله:
١ ـ أن الحذف لا يكون إلا لسر بلاغي يستدعيه المقام، ولا يقع هذا السر موقعه في النفس إلا بهذا الحذف من بليغ الكلام كما أورد الزمخشري ـ رحمه الله ـ تعالى ـ هنا في البسملة، وقد فهم البلاغيون هذا فقالوا: إن السر هو: الإسراع إلى المقصود الأهم، وقد يضاف إلى ذلك ضيق المقام عند ذكر المسند أو غيره، وبهذا يكون المذكور هو الأهم، ولهذا قال الشوكاني ـ رحمه الله ـ:
«ومتعلق الباء محذوف وهو ـ أقرأ أو أتلو ـ لأن المناسب لما جعلت البسملة مبدأ له فمن قدره متقدماً كان غرضه الدلالة على الاهتمام بشأن الفعل، ومن قدره متأخراً كان غرضه الدلالة بتأخيره على الاختصاص مع ما يحصل في ضمن ذلك من العناية بشأن الاسم، والإشارة إلى أن البداية أهم لكون التبرّك حصل به، وبهذا يظهر رجحان تقدير الفعل متأخراً في مثل هذا المقام، ولا يعارضه قوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾ لأن ذلك المقام مقام القراءة فكان الأمر بها أهم، وأما الخلاف في كون المقدر اسماً أو فعلاً فلا يتعلق بذلك كثير فائدة». =

= أقول: وهذا الفهم الدقيق من كلام الله ـ سبحانه ـ إنما تأتي لهم من فقههم لكلام العرب، فقد سب أعرابي آخر فأعرض عنه، فقال: إياك أعنى، فرد عليه: وعنك أعرض، وبذلك قدم الأهم «ينظر البحر المحيط، هذا وقد تتناغم عدة معانٍ مقصودة عند المتكلم مع كونه لأبي حيان ١/ ٢٤، ونقله صاحب العبارة واحدة بما فيها من ذكر وحذف، فترى المرمى البلاغة القرآنية ص ٣٤٠. د. محمد محمد أبو موسى منها: أهمية المذكور دون سواه، والاختصاص، ـ نشر مكتبة وهبة والإشعار بالتعظيم كما في «بسم الله» فإنه ـ سبحانه صاحب الكمالات التي تليق بذاته المقدسة، وكمالاته لا تتناهي، ولهذا لا يعتد بأمر ذي بال إلا بتصديره باسمه ـ جل جلاله ـ كما صح هذا في سنة النبي ـ ﷺ ـ وقد كتب كبار العلماء بحوثاً نفيسة متفردة في البسملة لما فيها من عجائب وأسرار وآثار ومن أرادها فليراجعها في مواطنها.

٢ ـ لا بد مع الحذف من قرينة تدل على المحذوف وإلا ما صح الحذف، فالمحذوف كأنه مذكور مع وجود ما يدل عليه، ولكنه لم يذكر في الكلام للأسرار التي كشفت عنها الغطاء فيما سبق وبعد أن فهمنا بداية معنى «أل» كما «وينظر كذلك شرح ابن عقيل بتحقيق الشيخ ـ محمد محي الدين وتنظر في كيفية تطبيق العلماء عبد الحميد ٢/ ١٩٦ ـ ط. دار إحياء التراث العربي لهذا المفهوم في النصوص البليغة، وقد جمع الباحث هذا في يعلم هذا الذي قلناه حق العام لكنه محكوم كتاب علم المعاني: دراسة وتحليل للباحث بمذهبه الاعتزالي كما أشار إلى هذا السيد د. فتحي عبد الرحمن حجازي وزملائه «ط ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥م.

الشريف، ولهذا ترى النسفي الذي خلص كتابه من الكشاف لكنه في عقيدته سني يرجح كون «أل» في «الحمد لله» للاستغراق، وعبارته هكذا:

«والألف واللام فيه للاستغراق عندنا خلافاً للمعتزلة، ولهذا فرق باسم الله لأنه اسم ذات فيستجمع صفات الكمال، وهو بناء على مسألة خلق الأفعال». أما العلامة أبو السعود فقد أحسن القول وأجاد، وكلامه هكذا: «وتعريفه للجنس، ومعناه الإشارة إلى الحقيقة من حيث هي حاضرة في ذهن السامع، والمراد: تخصيص حقيقة الحمد به ـ تعالى ـ المستدعي لتخصيص جميع أفرادها به ـ سبحانه ـ على الطريق البرهاني... وقد قيل: للاستغراق الحاصل بالقصد إلى الحقيقة من حيث تحققها في ضمن جميع أفرادها حسبما يقتضيه المقام».

والناظر في كلام الإمام الرازي يرى أنه ذكر القولين: «الجنسية، والاستغراقية» ولم يرجح أحد القولين على الآخر، ولعله رآها تصلح من الطريقين، وكل منهما يؤدي إلى الآخر، وسنوضح هذا في نهاية المقام وجاء الشوكاني في خاتمة المطاف ورجح كونها للاستغراق، ورد كلام الزمخشري، فهو يقول: «وتعريفه لاستغراق أفراد الحمد، وأنها مختصة بالرب ـ سبحانه ـ على معنى أن حمد غيره لا اعتداد به، لأن المنعم هو الله ـ عز وجل ـ أو على أن حمده هو المفرد فيكون الحصر ادعائياً، ورجح صاحب الكشاف أن التعريف هنا هو تعريف الجنس لا الاستغراق، والصواب ما ذكرناه» ثم استدل على ترجيحه للاستغراق بما ورد في الحديث فيقول:

«وقد جاء في الحديث ـ اللهم لك الحمد كله».

وقد فهم الشوكاني الاستغراق من كلمة «كله» فإنها تفيد جميع الأفراد وقد صوب كلامه على كلام الكشاف، وبهذا يكون قول الزمخشري مردوداً عليه، وفي المسألة كلام طويل حتى قال الإمام الألوسي:

«وقد صار هذا معترك الأفهام، ومزدحم أفكار العلماء الأعلام» ويفهم من جملة أقوال العلماء =

حروف المعاني التي جاءت على حرف واحد أن تبنى على الفتحة التي هي أخت السكون، نحو: كاف التشبيه، ولام الابتداء، وواو العطف وفائه، وغير ذلك، فما بال لام الإضافة وبائها بنيتا على الكسر؟ قلت: أما اللام فللفصل بينها وبين لام الابتداء، وأما الباء: فلكونها لازمة للحرفية والجر، والاسم أحد الأسماء العشرة التي بنوا أوائلها على السكون، فإذا نطقوا بها مبتدئين زادوا همزة، لئلا يقع ابتداؤهم بالساكن إذا كان دأبهم أن يبتدئوا بالمتحرك ويقفوا على الساكن، لسلامة لغتهم من كل لكنة وبشاعة، ولوضعها على غاية من الإحكام والرصانة، وإذا وقعت في الدرج لم تفتقر إلى زيادة شيء، ومنهم من لم يزدها واستغنى عنها بتحريك الساكن، فقال: سم وسم، قال [من الرجز]:

بِـاسْـمِ الَّـذِي فِـي كُـلِّ سُـورَةٍ سُـمُـهْ[1]

= الأعلام أن «أل» الداخلة على النكرة كما في «الحمد لله» تفيد الجنس والحقيقة من ذات اللفظ بلا نظر إلى الأفراد، ثم يؤخذ من هذه الإفادة والتخصيص أن جميع الأفراد مقصودون من داخل الحقيقة، لأن الحقيقة تنطبق انطباقاً شمولياً على كل ما تصدق عليه من أفراد، وبهذا يتأتى الاستغراق بمعرفة المقام، فالاستغراق قد أتى على طريق البرهان فكان أقوى في الاستدلال عليه، لأنه لو خرج فرد من أفراد الكلمة لخرجت الحقيقة، فيلزم عدم اختصاص الحقيقة بصاحبها لأن اللام في «لله» للقصر.

والخلاصة من هذه كله:

١ ـ أن العلامة الزمخشري ـ نظراً لمذهبه الاعتزالي ـ يرى أن «أل» للجنس والحقيقة كما مر.

٢ ـ وأن غيره كالشوكاني ومن قبله يقول بأنها «للاستغراق».

٣ ـ ويرى فريق ثالث أنها تصلح لكلا الأمرين: الحقيقة، والاستغراق على توجيهين **قلت**: وقد أعدت النظر في هذا كله ورأيت أن الخلاف شكل لا طائل تحته، والمقصود في النهاية واحد، فمن قال بأنها للجنس فإنه لا يمنع إفادتها الاستغراق بالطريق البرهاني ـ كما بينت آنفاً ـ، ومن أفاد بأنها للاستغراق فقد نظر إلى الجنسية مع الاختصاص فإنهما يفيدان الاستغراق قطعاً، لانطباق المعنى المقصود في «الحمد» على جميع أفراده بلا استثناء، فالجنسية مع القرائن تفيد الاستغراق، والاستغراق مأخوذ من معنى الجنس والاختصاص بمعرفة المقام وهكذا...

وإذا كانت العلاقة هكذا بين الجنس والاستغراق صح إطلاق «أل» على كل منهما لأن كلا من المعنيين يتمازج من الآخر ومعه، وبهذا ينحل الإشكال، ويتضح المقال والله ـ تعالى ـ أعلم.

«ينظر تفسير النسفي ١/٣، ٩، إرشاد العقل السليم لأبي السعود ١/٩، ١٣، مفاتيح الغيب للرازي ١/١٣٨، وحاشية الشهاب على البيضاوي ١/٣٥ وما بعدها، وروح المعاني للألوسي ١/٣٩، وما بعدها، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل في مقدمته ١/٣ ـ ٦، وفتح القدير ١/١٧، ١٨، ١٩.

(١) باسم الذي في كل سورة سمه ... قد وردت على طريق تعلمه
أرسل فيها بازلا يقرمه ... فهو بها ينحو طريقاً يعلمه

لرؤبة بن العجاج يصف إبلاً. ولفظ «اسم» من الألفاظ العشرة التي سمع بناء أوائلها على السكون كابن وامرىء، فإذا ابتدؤوا بها زادوا همزة الوصل ولا حاجة لها في الدرج، وسمع تحريك أول =

وهو من الأسماء المحذوفة الأعجاز: كيد ودم، وأصله: سمو، بدليل تصريفه: كأسماء، وسمي، وسميت، واشتقاقه من السمو، لأنّ التسمية تنويه بالمسمى وإشادة بذكره، ومنه قيل للقب النبز: من النبز بمعنى: النبر، وهو رفع الصوت، والنبز: قشر النخلة الأعلى. فإن قلت: فلم حذفت الألف في الخط، وأثبتت في قوله: باسم ربك؟ قلت: قد اتبعوا في حذفها حكم الدرج دون الابتداء الذي عليه وضع الخط؛ لكثرة الاستعمال، وقالوا: طُوِّلَتِ الباء تعويضاً من طرح الألف، وعن عمر بن عبد العزيز أنه قال لكاتبه: طوّل الباء، وأظهر السنات، ودوّر الميم، و:(الله) أصله الإله. قال [من الطويل]:

مَعَاذَ الإِلٰهِ أَنْ تَكُونَ كَظَبْيَةٍ[1] ....

= بعضها كما في سمه بتثليث أوله. وباسم متعلق بأرسل وباؤه للملابسة. وضمير وردت للسورة. وضمير تعلمه بالفوقية للّه على طريق الالتفات إلى الخطاب، ويمكن أنه لمخاطب مبهم، وعلى روايته بالتحتية فالضمير للّه فقط. ويحتمل من بعد أن ضمير وردت للإبل فكذلك تعلمه بالفوقية. وأما بالتحتية فضميره للّه أو للراعي. والبازل: الذي انشق نابه من الإبل وذلك في السنة التاسعة وربما بزل في الثامنة، وقرم إلى اللحم ونحوه: اشتاق إليه. والتقريم والإقرام: التشويق إليه والجملة حال من الراعي المرسل أو صفة لبازل، وعليه فلم يبرز ضمير الفاعل لأمن اللبس. فهو أي البازل؛ وينحو: أي يقصد بها، والباء للظرفية أو للتعدية إلى المفعول به كذهبت بزيد، ويجوز أن الضمير للراعي فالباء للتعدية فقط. وروي «نزلت» بدل «وردت» وهو يؤيد جعل الضمير للسورة، وروي البيت الثاني قبل الأول. والمعنى أرسل فيها الراعي ملتبساً بذكر اسم اللّه بازلاً حال كونه يشوقه إليها بإعفائه من العمل وحبسه عن الإبل ثم إرساله فيها، فذلك البازل يقصد بها طريق يعرفه وهو طريق الضراب، وعلم ما لا يعقل مجاز عن اهتدائه إلى منافعه، على طريق الاستعارة التصريحية والمجاز المرسل، أو شبهه بالعاقل على طريق المكنية، فالعلم تخييل لذلك التشبيه. وكون اسمه تعالى في كل سورة ظاهر على القول بأن البسملة آية من كل سورة، وإلا ورد مثل سورة العصر. وربما يدفع إبطاء القافية باختلافها في الفاعل وفي معنى المفعول وفي الحقيقة والمجاز.

ينظر لسان العرب (سما)، وأسرار العربية ص ٨، والإنصاف ص ١٦، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٥٨، وشرح شواهد الشافية ص ١٧٦، ص ١٦٦، تاج العروس (سما)، أساس البلاغة (قرم).

(١) معاذ الإله أن تكون كظبية ولا دمية ولا عقيلة ربرب
ولكنها زادت على الحسن كله كمالا ومن طيب على كل طيب

للبعيث بن حريث في محبوبته أم السلسبيل، يقال: عاذ عياذاً وعياذة ومعاذاً وعوذاً، إذا التجأ إلى غيره، فالمعاذ مصدر نائب عن اللفظ بفعله، والدمية: الصنم والصورة من العاج ونحوه المنقوشة بالجواهر. وعقيلة كل شيء: أكرمه. والربرب: القطيع من بقر الوحش: شبه محبوبته بالظبية وبالدمية وبالعقيلة في نفسه، ثم وجدها أحسن منها فرجع من ذلك والتجأ إلى اللّه منه كأنه أثم: أو المعنى لا أشبهها بذلك وإن وقع من الشعراء. وأتى بلا المؤكدة لما قبلها من معنى النفي أي ليست كظبية ولا دمية ولا عقيلة ربرب ولكنها زادت كمالاً على الحسن المعروف كله، أو زادت على الحسن الحسّي كمالاً معنوياً، وزادت من الطيب على كل طيب.
ينظر خزانة الأدب ٢/٢٧٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٧٨، الدر ١/٥٧.

ونظيره: الناس، أصله: الأُناس. قال: [من مجزوء الكامل]

إنَّ المَنَايَا يَطَّلِعْـ ... ـنَ عَلَى الأُنَاسِ الآمِنِينَا[1]

فحذفت الهمزة، وعوّض منها حرف التعريف، ولذلك قيل في النداء: يا أله بالقطع، كما يقال: يا إله، [والإله] ـ من أسماء الأجناس كالرجل والفرس ـ اسم يقع على كل معبود بحق أو باطل، ثم غلب على المعبود بحق، كما أن النجم اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا، وكذلك السنة على عام القحط، والبيت على الكعبة، والكتاب على كتاب سيبويه، وأما: (الله) بحذف الهمزة فمختص بالمعبود بالحق، لم يطلق على غيره. ومن هذا الاسم اشتق: تأله، وأله، واستأله؛ كما قيل: استنوق، واستحجر، في الاشتقاق من الناقة والحجر. فإن قلت: أاسم هو أم صفة؟ قلت: بل اسم غير صفة، ألا تراك تصفه ولا تصف به؟ لا تقول: شيء إله، كما لا تقول: شيء رجل. وتقول: إلٰه واحد صمد، كما تقول: رجل كريم خير. وأيضاً فإنّ صفاته تعالى لا بدّ لها من موصوف تجرى عليه، فلو جعلتها كلها صفات، بقيت غير جارية على اسم موصوف بها، وهذا محال. فإن قلت: هل/ ٤أ لهذا الاسم اشتقاق؟ قلت: معنى الاشتقاق أن ينتظم الصيغتين فصاعداً معنى واحد، وصيغة هذا الاسم وصيغة قولهم: أله، إذا تحير/، ومن أخواته: دله، وعله، ينتظمهما معنى التحير والدهشة، وذلك أنّ الأوهام تتحير في معرفة المعبود، وتدهش الفطن، ولذلك كثر الضلال، وفشا الباطل، وقَلَّ النظر الصحيح. فإن قلت: هل تفخم لامه؟ قلت: نعم، قد ذكر الزجّاج أنّ تفخيمها سنة، وعلى ذلك العرب كلهم، وإطباقهم عليه دليل أنهم ورثوه كابراً عن كابر.

و(الرحمٰن) فعلان من رحم، كغضبان، وسكران، من غضب، وسكر، وكذلك: (الرحيم) فعيل منه، كمريض وسقيم، من مرض وسقم، وفي: (الرحمٰن) من المبالغة ما ليس في: (الرحيم)[2]؛ ولذلك قالوا: رحمٰن الدنيا والآخرة، ورحيم الدنيا، ويقولون: إنّ

---

(١) شبه المنايا بأناس يبحثون عمن استحق الموت على طريق المكنية والاطلاع تخييل. والمعنى: أن المنايا تأتي للناس على حين غفلة فتبهتهم فلا يستطيعون ردها. والأناس: اسم جمع لا واحد له من لفظه، مأخوذ من الإيناس وهو الإبصار لظهورها، أو من الأنس ضد الوحشة. والآمنون: الغافلون عن مجيء المنايا، فهو مجاز مرسل.
والبيت لذي جدن الحميري ينظر خزانة الأدب ٢/ ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٨، الأشباه والنظائر ١/ ٣١٢، والجنى الداني ص ٢٠٠، وجواهر الأدب ص ٣١٣، والخصائص ٣/ ١٥١، وشرح شواهد الشافية ص ٢٩٦، وشرح المفصل ٢/ ٥٢٩/ ١٢١، أمالي ابن الشجرى ١/ ١٢٤، مجالس العلماء ٨٠، الدر ١/ ٥٧.

(٢) قال محمود: «وفي الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم... إلخ». قال أحمد رحمه الله: لا يتم الاستدلال بقصر البناء وطوله على نقصان المبالغة وتمامها. ألا ترى بعض صيغ المبالغة كفعل أحد =

الزيادة في البناء لزيادة المعنى. وقال الزّجّاج في الغضبان: هو الممتلىء غضباً. ومما طَنَّ على أُذني من ملح العرب أنهم يسمون مركباً من مراكبهم بالشقدف؟ وهو مركب خفيف ليس في ثقل محامل العراق، فقلت في طريق الطائف لرجل منهم ما اسم هذا المحمل، أردت المحمل العراقي فقال: أليس ذاك اسمه الشقدف؟ قلت: بلى، فقال: هذا اسمه الشقنداف، فزاد في بناء الاسم لزيادة المسمى، وهو من الصفات الغالبة ـ كالدبران، والعيوق، والصعق ـ لم يستعمل في غير الله ـ عزّ وجلّ ـ، كما أنّ: (الله) من الأسماء الغالبة. وأما قول بني حنيفة في مُسَيْلِمَةَ: رَحْمَانُ اليمامة، وقولُ شاعرهم فيه: [من البسيط]

.... وأَنْتَ غَيْثُ الوَرَى لا زِلْتَ رَحْمَانَا[1]

فباب من تعنتهم في كفرهم، فإن قلت: كيف تقول: الله رحمٰن، أتصرفه أم لا[2]؟

= الأمثلة أقصر من فاعل الذي لا مبالغة فيه البتة. وأما قولهم: رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا، فلا دلالة فيه أيضاً على مبالغة رحمن بالنسبة إلى رحيم فإن حاصله أن الرحمة منه بالدلالة على إتمامها؛ ألا ترى ضارباً لما كان أعم من ضراب، كان ضراب أبلغ منه لخصوصه، فلا يلزم إذاً من خصوص رحيم أن يكون أقصر من رحمن لعمومه.

(١) سموت بالمجد يابن الأكرمين أبا وأنت غيث الورى لا زلت رحمانا

لرجل من بني حنيفة يمدح مسيلمة الكذاب، يقول: علوت بسبب المجد يابن الأكرمين من جهة الأب، وليس المراد خصوصه، بل مطلق الأصل، ولو كان المراد خصوصه لأشعر بالذم، وهو تمييز للأكرمين أو تمييز لـ «سموت»، وأنت كالغيث للورى في كثرة النفع، ولا زلت رحماناً: دعا بدوامه رحيماً عليهم؛ ورحمن خاص بالله فإطلاقه على غيره جهل أو عناد. وقيل: إن الخاص به المحلى بأل.

ينظر: روح المعاني ١/ ٥٩، الدر المصون ١/ ٦٢.

(٢) قال محمود رحمه الله تعالى: «فإن قلت كيف تقول الله رحمن أتصرفه أم لا... إلخ»؟ قال أحمد: ليت شعري بعد امتناع فعلانة وفعلى ما الذي عين قياسه على عطشان دون ندمان مع أن قياسه على ندمان معتضد بالأصل في الأسماء وهو الصرف؟ أقول: الذي عينه هو أن باب سكران وعطشان أكثر من باب ندمان، وإذا احتمل أن يكون من كل واحد منهما فحمله على ما هو الأكثر أولى؛ ولأن رحمن وعطشان مشتركان في عدم وجود فعلانة. بخلاف ندمان فلهذا كان حمله على عطشان أولى، ثم قال: وقد نقل غيره خلافاً في صرف رحمن مجرداً من التعريف، وبناه على تعيين العلة في منع صرف عطشان هل هي وجود فعلى فيصرف رحمن، أو امتناع فعلانة فيمتنع الصرف؟ وهو أيضاً نظر قاصر. وأنتم منهما أن يقال: امتنع صرف عطشان وفاقاً وامتناع صرفه معلل بشبه زيادتيه بألفي التأنيث، والشبه دائر على وجود فعلى وامتناع فعلانة؛ فإما أن يجعل الأمران وصفي شبه بهما مجموعهما مستقل، أو كل واحد منهما مستقلاً ببيان الشبه، أو أحدهما دون الآخر على البدل؛ فهذه أربع احتمالات. فإن كان مقتضى الشبه المجموع أو وجود فعلى خاصة انصرف رحمن، وإن كان كل واحد من الأمرين مستقلاً أو الشبه بامتناع فعلانة خاصة منع رحمن من الصرف؛ فلم يبقَ إلا تعيين ما به حصل الشبه في عطشان بين زيادتيه وبين ألفي التأنيث من الاحتمالات الأربعة، وعليه ينبني الصرف وعدمه. والتحقيق أن كل واحد من الأمرين المذكورين =

قلت: أقيسه على أخواته من بابه، أعني: نحو عطشان، وغرثان، وسكران، فلا أصرفه. فإن قلت: قد شرط في امتناع صرف فعلان أن يكون فعلان فعلى، واختصاصه بالله يحظر أن يكون فعلان فعلى، فلم تمنعه الصرف؟ قلت: كما حظر ذلك أن يكون له مؤنث على فعلى، كعطشى، فقد حظر أن يكون له مؤنث على فعلانة كندمانة، فإذن لا عبرة بامتناع التأنيث، للاختصاص العارض، فوجب الرجوع إلى الأصل قبل الاختصاص، وهو القياس على نظائره. فإن قلت: ما معنى وصف الله تعالى بالرحمة[1]، ومعناها: العطف والحنوّ، ومنها الرحم لانعطافها على ما فيها؟ قلت: هو مجاز عن إنعامه على عباده؛ لأنّ الملك إذا عطف على رعيته، ورق لهم، أصابهم بمعروفه وإنعامه، كما أنه إذا أدركته الفظاظة والقسوة، عنف بهم، ومنعهم خيره ومعروفه. فإن قلت: فلم قدّم ما هو أبلغ من الوصفين على ما هو دونه[2]، والقياس الترقي من الأدنى إلى الأعلى، كقولهم: فلان عالم نحرير، وشجاع باسل، وجواد فياض؟ قلت: لما قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ فتناول جلائل النعم،

= مستقل باقتضاء الشبه فيمتنع صرف رحمن لوجود إحدى العلتين المتعلقتين في الشبه وهي امتناع فعلانة على هذا التقدير؛ وإنما قلنا ذلك لأن امتناع فعلانة فيه حاصله امتناع دخول تاء التأنيث على زيادتيه كامتناع دخولهما على ألفي التأنيث فحصل الشبه بهذا الوجه. ووجود فعلى يحقق أن مذكره مختص ببناء ومؤنثه مختص ببناء آخر، فيشبه أفعل وفعلى في اختصاص كل واحد منهما ببناء غير الآخر، فهذا وجه آخر من الشبه. ومن تأمل كلام سيبويه فهم منه ما قررته. فإن قيل: محصل ذلك مناسبة كل واحد من الأمرين المذكورين لاقتضاء الشبه، فما الذي دل على استقلال كل واحد منهما علة في الشبه؟ وهلا كان المجموع علة وحينئذٍ ينصرف رحمن وهو أحد الاحتمالات الأربعة المتقدمة؟ قلت: امتناع صرف عمران ألم يدل على استقلال كل واحد من الأمرين بالشبه المانع من الصرف؛ إذ عمران علماً لا فعلى له وهو غير منصرف وفاقاً. أقول: قد عثر ههنا رحمه الله وإن الجواد قد يعثر لأن اعتبار وجود فعلى أو انتفاء فعلانة إنما كان في الصفة، أما في الاسم فشرطه العلية لا وجود فعلى ولا انتفاء فعلانة.

(١) قال محمود رحمه الله: «فإن قلت: ما معنى وصف الله تعالى بالرحمة... إلخ»؟ قال أحمد رحمه الله: فالرحمة على هذا من صفات الأفعال ولك أن تفسرها بإرادة الخير فيرجع إلى صفات الذات وكلا الأمرين قال به الأشعرية في الرحمة وأمثالها مما لا يصح إطلاقه باعتبار حقيقته اللغوية على الله تعالى؛ فمنهم من صرفه إلى صفة الذات، ومنهم من صرفه إلى صفة الفعل.

(٢) قال محمود رحمه الله: «فإن قلت: فلم قدم ما هو أبلغ من الوصفين على ما هو دونه... إلخ»؟ قال أحمد رحمه الله: إنما كان القياس تقديم أدنى الوصفين؛ لأن في تقديم أعلاهما ثم الإرداف بأدناهما نوعاً من التكرار؛ إذ يلزم من حصول الأبلغ حصول الأدنى؛ فذكره بعده غير مفيد ولا كذلك العكس؛ فإنه ترق من الأدنى إلى مزيد بمزية الأعلى لم يتقدم ما يستلزمه، ولذلك كان هذا الترتيب خاصاً بالإثبات. وأما النفي فعلى عكسه تقدم فيه الأعلى. تقول: ما فلان نحريراً ولا عالماً، ولو عكست لوقعت في التكرار: إذ يلزم من نفي الأدنى عنه نفي الأعلى وكل ذلك مستمدة في عموم الأدنى وخصوص الأبلغ، وإثبات الأخص يستلزم ثبوت الأعم، ونفي الأعم يستلزم نفي الأخص.

وعظائمها، وأصولها، أردفه: (الرحيم)؛ كالتتمة والرديف؛ ليتناول ما دقّ منها ولطف.

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾

الحمد والمدح أخوان، وهو الثناء والنداء على الجميل من نعمة وغيرها. تقول: حمدت الرجل على إنعامه، وحمدته على حسبه وشجاعته.

وأمّا الشكر فعلى النعمة خاصة، وهو بالقلب واللسان والجوارح؛ قال: [من الطويل]

أَفَادَتْكُمُ النَّعْمَاءُ مِنِّي ثَلاثَةً يَدِي ولِسَانِي والضَّمِيرَ المُحَجَّبَا[1]

والحمد باللسان وحده، فهو إحدى شعب الشكر، ومنه قوله/ ٤ب عليه [الصلاة و] السلام: «الحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ، مَا شَكَرَ اللهَ عَبْدٌ لَمْ يَحْمَدْهُ» (٣) وإنما جعله رأس الشكر؛ لأنّ ذكر النعمة باللسان والثناء على موليها، أشيع لها وأدلّ على مكانها من الاعتقاد،

---

٣ ـ أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٠/ ٤٢٤) رقم١٩٥٧٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٩٦) حديث رقم (٤٣٩٥)، والحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» في الأصل الرابع والخمسين والمائة؛ كلهم من طريق قتادة عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً.
قلت: وهذا سند ضعيف لانقطاعه؛ فإن قتادة لم يدرك عبد الله بن عمرو.
والحديث ذكره السيوطي في الدر المنثور (١/ ٣٣ ـ ٣٤)، وعزاه إلى عبد الرزاق في المصنف، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول، والخطابي في الغريب، والبيهقي في الأدب، والديلمي في مسند الفردوس والثعلبي.
وأخرجه البغوي في معالم التنزيل (٣/ ١٤٣) في آخر سورة بني إسرائيل.
قال الحافظ في «تخريج الكشاف»:
أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن عبد الله بن عمرو ـ رضي الله عنهما به ـ مرفوعاً، وفيه انقطاع؛ وعن ابن عباس مثله.
رواه البغوي في تفسير (سبحان)، وفيه نصر بن حماد وهو ضعيف. انتهى.

---

(١) وما كان شكري وافياً بنوالكم ولكنني حاولت في الجهد مذهبا
أفادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا
أي لم يكن تعظيمي إياكم وافياً بحق عطائكم، ولكنني أردت من الاجتهاد في تعظيمكم مذهباً، وبينه بقوله: إن نعمتكم علي افادتكم من يدي ولساني وجناني، فهي وأعمالها لكم، قال السيد الشريف: هو استشهاد معنوي على أن الشكر يطلق على أفعال الموارد الثلاثة. وبيان أنه جعلها جزاء للنعمة، وكل ما هو جزاء للنعمة عرفاً يطلق عليه الشكر لغة، فكأنه قال: كثرت نعمتكم عندي فوجب علي استيفاء أنواع الشكر لكم، وبالغ في ذلك حتى جعل مواردها ملكاً لهم، وقيل: النعماء جمع للنعمة، لكن ظاهر عبارة اليد أنها بمعناها، ورواية البيت الأول بعد الثاني أحسن موقعاً وأظهر استشهاداً.
ينظر ابن كثير ١/ ٢٢، غرائب الفرقان ١/ ٩٢.

وآداب الجوارح؛ لخفاء عمل القلب، وما في عمل الجوارح من الاحتمال، بخلاف عمل اللسان، وهو النطق الذي يفصح عن كلّ خفي ويجلي كل مشتبه.

والحمد: نقيضه الذمّ، والشكر: نقيضه الكفران، وارتفاع الحمد بالابتداء، وخبره الظرف الذي هو «لله» وأصله النصب[1] الذي هو قراءة بعضهم بإضمار فعله على أنه من المصادر التي تنصبها العرب بأفعال مضمرة في معنى الإخبار، كقولهم: شكراً، وكفراً، وعجباً، وما أشبه ذلك، ومنها: سبحانك، ومعاذ الله، ينزلونها منزلة أفعالها، ويسدّون بها مسدّها، لذلك لا يستعملونها معها، ويجعلون استعمالها كالشريعة المنسوخة، والعدل بها عن النصب إلى الرفع على الابتداء؛ للدلالة على ثبات المعنى واستقراره. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُواْ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ﴾ [هود: ٦٩]، رفع السلام الثاني؛ للدلالة على أنّ إبراهيم ـ عليه السلام ـ حياهم بتحية أحسن من تحيتهم؛ لأن الرفع دال على معنى ثبات السلام لهم دون تجدّده وحدوثه. والمعنى: نحمد الله حمداً، ولذلك قيل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]؛ لأنه بيان لحمدهم له، كأنه قيل: كيف تحمدون؟ فقيل: إياك نعبد. فإن قلت: ما معنى التعريف فيه؟ قلت: هو نحو التعريف في أرسلها العراك[2]، وهو تعريف الجنس، ومعناه الإشارة إلى ما يعرفه كل أحد من أنّ الحمد ما هو، والعراك ما هو، من بين أجناس الأفعال، والاستغراق الذي يتوهمه كثير من الناس وهم منهم[3].

---

(١) قال محمود رحمه الله: «الأصل في الحمد النصب... إلخ» قال أحمد: ولأن الرفع أثبت. اختار سيبويه في قول القائل: رأيت زيداً فإذا له علم علم الفقهاء: الرفع، وفي مثل: رأيت زيداً فإذا له صوت صوت حمار: النصب، والسر في الفرق بين الرفع والنصب أن في النصب إشعاراً بالفعل، وفي صيغة الفعل إشعار بالتجدد والطرو، ولا كذلك الرفع، فإنه إنما يستدعي اسماً: ذلك الاسم صفة ثابتة، ألا ترى أن المقدر مع النصب نحمد الله الحمد. ومع الرفع الحمد ثابت لله أو مستقر.

(٢) قال محمود رحمه الله: «وتعريف الحمد نحو التعريف في أرسلها العراك وهو تعريف الجنس ومعناه الخ» قال أحمد رحمه الله: تعريف التكرار باللام إما عهدي وإما جنسي، والعهد إما أن ينصرف العهد فيه إلى فرد معين من أفراد الجنس باعتبار يميزه عن غيره من الأفراد كالتعريف في نحو ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾، وإما أن ينصرف العهد فيه إلى الماهية باعتبار يميزها عن غيرها من الماهيات كالتعريف في نحو «أكلت الخبز، وشربت الماء»، والجنسي هو الذي ينضم إليه شمول الآحاد، نحو: الرجل أفضل من المرأة، وكلا نوعي العهد لا يوجب استغراقها، وإنما يوجبه الجنسي خاصة: فالزمخشري جعل تعريف الحمد من النوع الثاني من نوعي العهد، وإن كان قد عبر عنه بتعريف الجنس؛ لعدم اعتنائه باصطلاح أصول الفقه. وغير الزمخشري جعله للجنس فقضى بإفادته، لاستغراق جميع أنواع الحمد وليس ببعيد.

(٣) يقول الزمخشري: في تعريف «الحمد لله»
«فإن قلت: مع معنى التعريف فيه؟ قلت: هو نحو التعريف في: أرسلها العراك وهو تعريف الجنس... والاستغراق الذي يتوهمه كثير من الناس وهم منهم».
قلنا: قد عرض السيد الشريف الجرجاني هذه المسألة عرضا قوياً مستدلاً على ما يقول، وقد لخص =

وقرأ الحسن البصري: ﴿ٱلْحَمْدِ لِلَّهِ﴾ بكسر الدال؛ لإتباعها اللام، وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة: ﴿ٱلْحَمْدُ لُلَّهِ﴾ بضم اللام لإتباعها الدال، والذي جسرهما على ذلك ـ والإتباع إنما يكون في كلمة واحدة كقولهم: منحدر الجبل ومعبره ـ تنزل الكلمتين منزلة كلمة، لكثرة استعمالهما مقترنتين، وأشف القراءتين قراءة إبراهيم؛ حيث جعل الحركة البنائية تابعة للإعرابية التي هي أقوى، بخلاف قراءة الحسن.

الرب: المالك، ومنه قول صفوان لأبي سفيان: لأن يربني رجل من قريش أحب إليّ

= هذا كله في نهاية مقاله حيث قال:

«والحق أن السبب في الاختيار ـ أي اختيار الجنس دون الاستغراق ـ هو أن اختصاص الجنس مستفاد من جوهر الكلام، ومستلزم لاختصاص جميع الأفراد، فلا حاجة في تأدية المقصود الذي هو ثبوت الحمد لله ـ تعالى ـ وانتفاؤه عن غيره إلى أن يلاحظ الشمول والإحاطة ويستعان فيه بأمر خارج عن اللفظ، بل نقول على ما اختاره يكون اختصاص جميع الأفراد ثابتاً بطريق برهاني أقوى من إثباته ابتداء».

ويمضي السيد الشريف في كلامه موضحاً إلى أن يقول: «ومن هنا يظهر أن الحمل على الجنس دون الاستغراق محافظة على مذهبه».

قلت: أولى بالباحث أن يفهم أولاً معنى «أل» الداخلة على النكرة عند البلاغيين فأقول:

١ ـ إن «أل» تدخل على المعرَّف بها ويراد منها «الجنس» والحقيقة بلا نظر إلى الأفراد أصلاً.

٢ ـ وقد تدخل ويراد منها «الأفراد» ولكن بلا تحديد للبعض أو بتحديد له أو يراد الكل فإذا أريد البعض مع التعيين حينئذ تسمى «لام العهد الخارجي» سواء كان:

(أ) ذكريا (ب) أو كنائياً (حـ) علميا

أما إذا أريد البعض بلا تعيين فتسمى «لام العهد الذهني» وهي التي مدخولها كالنكرة في جعل الجملة التي بعدها «صفة» أو «حالاً».

أما إذا أريد جميع الأفراد فتسمى «لام الاستغراق» وتحته فرعان:

(أ) الاستغراق الحقيقي (ب) العرفي

وهذه صورة بيانية لمباحث «أل» مع أمثلتها.

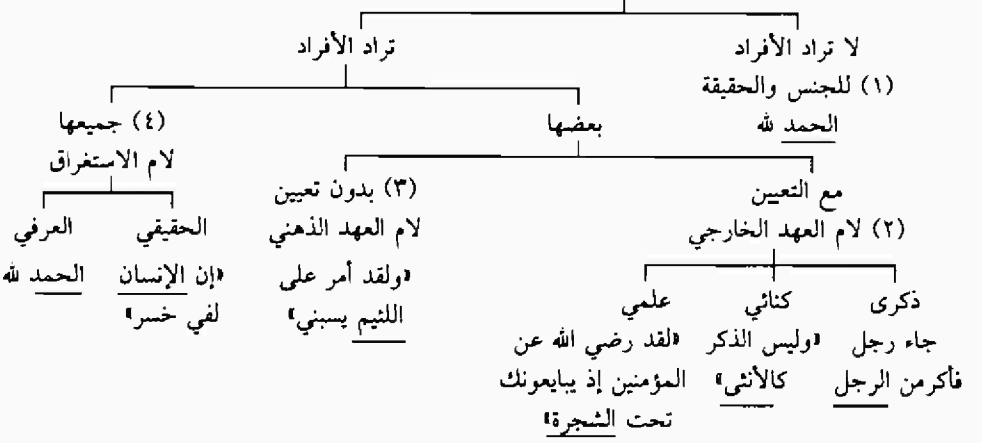

«ينظر التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٢/١١١، ١١٢ ط. عيسى البابي الحلبي.

من أن يربني رجل من هوازن (٤). تقول: ربه يربه، فهو رب، كما تقول: نمّ عليه ينمّ، فهو نمّ. ويجوز أن يكون وصفاً بالمصدر للمبالغة كما وصف بالعدل، ولم يطلقوا الرب إلا في الله وحده، وهو في غيره على التقيد بالإضافة، كقولهم: رب الدار، ورب الناقة، وقوله تعالى: ﴿ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٥٠]، ﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ﴾ [يوسف: ٢٣]. وقرأ زيد بن علي ـ رضي الله عنهما ـ: ﴿رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ بالنصب على المدح، وقيل بما دل عليه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، كأنه قيل: نحمد الله رب العالمين.

العالم: اسم لذوي العلم من الملائكة والثقلين[1]، وقيل: كل ما علم به الخالق من

---

٤ ـ أخرجه أحمد (٣/ ٣٧٦)، وأبو يعلى في مسنده (٣/ ٣٨٨) حديث (١٨٦٣)، وابن حبان (١٧٠٤ ـ موارد) والبزار (٢/ ٣٥١) ـ كشف) رقم (١٨٣٤) والبيهقي في دلائل النبوة (٥/ ١١٩ ـ ١٢٣)؛ كلهم من طريق محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه.
وأخرجه ابن هشام في السيرة (٢/ ٤٤٥).
والحديث ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ١٨٣).
وقال: رواه أحمد وأبو يعلى، ورواه البزار باختصار، وفيه ابن إسحاق، وقد صرح بالسماع في رواية أبي يعلى، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح.
قال الحافظ في «تخريج الكشاف»: موقوف. قال ابن إسحاق في «المغازي»: حدثني عاصم بن عمر بن قتادة عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبيه في قصة حنين، وفيه قول صفوان هذا؛ ومن طريقه أخرجه ابن حبان في صحيحه، والبيهقي في الدلائل، ورواه جويرية عن مالك عن الزهري مرسلاً، وأخرجه الدارقطني في الغرائب.
(تنبيه) وقع فيه أن صفوان قال ذلك لأبي سفيان. والذي في مرسل الزهري أنه قال لابن أخيه والذي في المغازي: أنه قال لأخيه ابن أمه كلدة. وأخرجه أبو يعلى من طريق ابن إسحاق. انتهى.

---

(١) قال محمود رحمه الله: «العالم اسم لذوي العلم من الملائكة... إلخ». قال أحمد رحمه الله: تعليله الجمع بإفادة استغراقه لكل جنس تحته فيه نظر؛ فإن «عالماً» كما قرره: اسم جنس عرف باللام الجنسية، فصار العالم ـ وهو مفرد ـ أدل على الاستغراق منه جمعاً. قال إمام الحرمين رحمه الله: التمر أحرى باستغراق الجنس من التمور؛ فإن التمر يسترسل على الجنس لا بصيغة لفظية، والتمور ترده إلى تخيل الوجدان، ثم الاستغراق بعده بصيغة الجمع، وفي صيغة الجمع مضطرب. انتهى كلامه. والتحقيق في هذا وفي كل ما يجمع من أسماء الأجناس ثم يعرف تعريف الجنس: أنه يفيد أمرين: أحدهما أن ذلك الجنس تحته أنواع مختلفة. والآخر أنه مستغرق لجميع ما تحته منها؛ لكن المفيد لاختلاف الأنواع الجمع، والمفيد لاستغراق جميعها التعريف؛ ألا ترى أنه إذا جمع مجرداً من التعريف دل على اختلاف الأنواع. ثم إذا عرف أفاد استغراقاً غير موقوف على الجمعية، إذ هذا حكم مفرده إذا عرف؛ فقول الزمخشري إذاً «إن فائدة جمع العالمين الاستغراق» مردود بثبوت هذه الفائدة وإن لم يجمع؛ وقول إمام الحرمين «إن الجمع يؤيد الإشعار بالاستغراق لما تتخيله من الرد إلى الوجدان» مردود بأن فائدة الجمع الإشعار باختلاف الأنواع، واختلافها لا ينافي استغراقها بصيغة المفرد المقر من تعريف الجنس، وإن أراد أن الجمع يخيل الإشارة إلى أنواع محله =

الأجسام والأعراض، فإن قلت: لم جُمع؟ قلت: ليشمل كل جنس مما سُمي به. فإن قلت: هو اسم غير صفة؛ وإنما تجمع بالواو والنون صفات العقلاء، أو ما في حكمها من الأعلام. قلت: ساغ ذلك؛ لمعنى الوصفية فيه، وهي الدلالة على معنى العلم.

﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾

قُرِىء: «ملك يوم الدين، ومالك، وملك بتخفيف اللام/ ٥أ، وقرأ أبو حنيفة ـ رضي الله عنه ـ: مَلَكَ يومَ الدين، بلفظ الفعل ونصب اليوم، وقرأ أبو هريرة رضي الله عنه: مالكَ بالنصب. وقرأ غيره: مَلَك، وهو نصب على المدح؛ ومنهم من قرأ: مالكٌ، بالرفع. وملك: هو الاختيار، لأنه قراءة أهل الحرمين، ولقوله: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦]، ولقوله: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٢]، ولأن المُلْكَ يَعم، والمَلِك يخص، ويوم الدين: يوم الجزاء. ومنه قولهم: «كمَا تَدينُ تُدان» (٥) وبيت الحَمَاسَة: [من الهزج]

---

٥ ـ أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات ص ٧٩، من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب، عن أبي قلابة، قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «الذنب لا ينسى، والبرلايَبلى، والديان لا يموت، فكن كما شئت؛ فكما تدين تدان. ثم قال هذا مرسل.

وقد ورد هذا الحديث موصولاً.

أخرجه ابن عديّ في الكامل (٦/ ١٥٨)، من طريق محمد ابن عبد الملك الأنصاري عن نافع عن ابن عمر عن النبي ـ ﷺ ـ قال: الذنب لا ينسى... إلى آخر الحديث ومحمد بن عبد الملك منكر الحديث؛ كما قال البخاري.

وقال النسائي: متروك الحديث، أسند ذلك عنهما ابن عديّ في «كامله».

قال الحافظ في «تخريج الكشاف»:

هو طرف من حديث مرفوع، أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة مرسلاً، هكذا أخرجه البيهقي في الزهد، ورواه الإمام أحمد عن عبد الرزاق بسنده عن أبي قلابة عن أبي الدرداء، وهذا منقطع مع وقفه، وله شاهد موصول من حديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، أخرجه ابن عديّ في ترجمته محمد بن عبد الملك وضعفه.

قلت: وأخرج ابن أبي عاصم في السنة عن أبي أيوب الجبائري عن سعيد بن موسى عن رباح بن =

= معهودة فهذا الخيال يعينه من المفرد، فالعالم إذاً جمع ليفيد اختلاف الأنواع المندرجة تحته من الجن والإنس والملائكة، وعرف ليفيد هموم الربوبية للّه تعالى في كل أنواعه؛ وتوضيح هذا التقرير: أنا لو فرضنا جنساً ليس تحته إلا آحاد متساوية وهو الذي يسميه غير النحاة النوع الأسفل، لما جاز جمع هذا بحال، لا معرفاً ولا منكراً، وبهذه الفائدة يرد قول إمام الحرمين «إن التمور جمع من حيث اللفظ» لا معنى تحته لجمع الجمع في نحو نوق ونياق وأنيق؛ وأما تعليل الزمخشري جمعه بالواو والنون بإشعاره لصفة العلم فيلحق بصفات من يعقل، فصحيح إذا بنى الأمر على أنه لا يتناول إلا أولى العلم: وأما على القول بأنه اسم لكل موجود سوى اللّه، فيحتاج إلى مزيد نظر في تغليب العاقل في الجمع على غير العاقل.

ولَـــمْ يَـــبْـــقَ سِـــوَى الـــعُـــدْوَا نِ دِنَّـــاهُـــمْ كَـــمَـــا دَانُـــوا[1]

فإن قلت: ما هذه الإضافة؟ قلت: هي إضافة اسم الفاعل إلى الظرف على طريق الأتساع، مُجرى مجرى المفعول به، كقولهم: يا سارق الليلة أهل الدار، والمعنى على الظرفية، ومعناه: مالك الأمر كله في يوم الدين، كقوله: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦]. فإن قلت: فإضافة اسم الفاعل إضافة غير حقيقة؛ فلا تكون معطية معنى التعريف، فكيف ساغ وقوعه صفة للمعرفة؟ قلت: إنما تكون غير حقيقية إذا أريد باسم الفاعل الحال أو الأستقبال، فكان في تقدير الانفصال، كقولك: مالك الساعة، أو غداً. فأمّا إذا قصد معنى الماضي، كقولك: هو مالك عبده أمس، أو زمان مستمرّ، كقولك: زيد مالك العبيد، كانت الإضافة حقيقية، كقولك: مولى العبيد، وهذا هو المعنى في: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، ويجوز أن يكون المعنى: ملك الأمور يوم الدين، كقوله: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾

= زيد عن معمر عن الزهري عن أنس حديثاً موضوعاً، وفيه: إن الله تعالى قال: «يا موسى كما تدين تدان»، والمتهم بوضعه سعيد بن موسى انتهى.

---

(١) صـفـحـنـا عـن بـنـي ذهـل وقـلـنـا الـقـوم إخـوان
فـلـمـا صـرح الـشـر فـأمـسـى وهـو عـريـان
ولـم يـبـق سـوى الـعـدوا ن ـ دنـاهـم كـمـا دانـوا

لشهل بن شيبان بن ربيعة. وليس في العرب شهل بالمعجمة غيره هو وشهل بن أنمار بن أراش. يقول: صفحنا عن بني ذهل رحمة بهم لعلهم يرجعون، فلما ظهر الشر بيننا وبالغ في الظهور حتى كأنه رجل عريان عن ثيابه، فشبه الشر بإنسان على طريق المكنية وأثبت له العري تخييلاً. ويروى: وهو غرثان، أي: جائع، فهو على التشبيه أيضاً. وقيل: أراد بالشر: السيف، وعريه: تجرده عن غمده. وزيدت الواو قبل الجملة الواقعة خبر لأمسى لتأكيد الربط، تشبيهاً لها بالجملة الواقعة حالاً، ولم يبق سوى عدوان بعضنا على بعض، أو سوى عدوانهم علينا جازيناهم كما ظلمونا، وسمي الثاني ديناً مشاكلة، وهي مجاز لعلاقة المجاورة وقسم برأسه خلاف بين القوم، ومذهب الجمهور أن سوى لا تخرج عن النصب على الظرفية المكانية إلا في الضرورة كما هنا، ومذهب ابن مالك كالزجاجي أنها بمعنى غير فتصرف في الاختيار، كما في قوله صلّى اللّه عليه وسلّم: «سألت اللّه أن لا يسلط على أمتي عدواً من سوى أنفسها» وقول بعض العرب: أتاني سواك، أي: غيرك، وصرح صراحاً بالتحريك: خلص خلوصاً وظهر، وصرح تصريحاً: خلص تخليصاً وأظهر، فما هنا من الأول. ويروى بدل الشطر الثاني: بدا والشر عريان، وفيه إظهار الشر في مقام الإضمار، و «بدا» بدل من صرح، وفيه تبيين وتفسير لمعناه، وأما جواب «لما» فهو قوله: دناهم كما دانوا.

ينظر: أمالي القالي ١/ ٢٦٠، وحماسة البحتري ص ٥٦، وخزانة الأدب ٣/ ٤٣١، والدرر ٣/ ٩٢، وسمط اللآلي ص ٩٤٠، وشرح التصريح ١/ ٣٦٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٠، والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٢؛ أوضح المسالك ٢/ ٢٨١، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٦، وشرح ابن عقيل ص ٣١٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٢، اللسان: دين، المحرر الوجيز ١/ ٧١، الدر ١/ ٧٢.

[الأعراف: ٤٤]، ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأَعۡرَافِ﴾ [الأعراف: ٤٨]، والدليل عليه قراءة أبي حنيفة: «مَلَكَ يومَ الدين»، وهذه الأوصاف التي أُجريت على الله ـ سبحانه ـ من كونه رباً مالكاً للعالمين لا يخرج منهم شيء من ملكوته وربوبيته، ومن كونه منعماً بالنعم كلها الظاهرة والباطنة والجلائل والدقائق، ومن كونه مالكاً للأمر كله في العاقبة يوم الثواب والعقاب بعد الدلالة على اختصاص الحمد به، وأنه به حقيق في قوله: الحمد لله ـ دليل على أنّ من كانت هذه صفاته، لم يكن أحد أحق منه بالحمد والثناء عليه بما هو أهله.

﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥﴾

«إيا»: ضمير منفصل للمنصوب، واللواحق التي تلحقه من الكاف والهاء والياء في قولك: إياك، وإياه، وإياي، لبيان الخطاب والغيبة والتكلم، ولا محل لها من الإعراب، كما لا محل للكاف في أرأيتك، وليست بأسماء مضمرة، وهو مذهب الأخفش وعليه المحققون، وأما ما حكاه الخليل عن بعض العرب: «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب» ـ فشيء شاذ لا يعوّل عليه، وتقديم المفعول؛ لقصد الاختصاص[1]، كقوله

---

(١) قوله «وتقديم المفعول لقصد الاختصاص».
قلنا: المفعول هو: ما يقع عليه فعل الفاعل كقوله ـ تعالى ـ ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ وحق المفعول أن يكون بعد الفاعل؛ لأن ترتيب الجملة الفعلية من الآية [٣ البقرة] «فعل وفاعل ومفعول» لالتصاق الفعل بفاعله ثم يعد ذلك تأتي المفاعيل التي يقع عليها فعل الفاعل.
وبهذا يكون التقديم من هذا المقام الأصلي له لفائدة كالاختصاص والاهتمام وغير ذلك ومعنى الاختصاص: تعد شيء على شيء بطريق مخصوص كما هنا في الآية ترى تقديم ما حقه التأخير.
وللقصد تقسيمات بحسب الحقيقة والإضافة والصفة والموصوف، وينظر فيه إلى حال المخاطب به.
وهي تفريعات بلاغية تنظر في محلها من كتب البلاغة الأصيلة.
والذي نعني به هنا أن الزمخشري قال بالاختصاص في هذا التقديم، وقد نازعه فيه أبو حيان في تفسيره البحر المحيط، وذكر أن كلامه هذا زعم مردود عليه، وبين أن التقديم للاعتناء والاهتمام بالمفعول.
وقد رد كلام أبي حيان شيخنا أبو موسى في بحثه عن بلاغة القرآن في الكتاب ولا تعصب منه في هذا، بل هو فهم دقيق لكلام الزمخشري، وكلام أبي حيان معاً، ومن أراد الإفادة فعليه بمراجعة كلام الجميع والوقوف عند كلامهم، وبذلك يرى ما للزمخشري من حق فيما قال.
وقد تابعت الباحثين في الآية فرأيت ما أفادوه من الاختصاص كما قال الزمخشري وغيره ولا مانع مع الاختصاص من الاهتمام، ولذا كان العلامة الشوكاني أحكم في فهمه لهذا الموطن حيث قال «والصواب أنه لها، ولا تزاحم بين المقتضيات».
ينظر علم المعاني في تفسير فتح القدير للشوكاني ١/ ٣٦١ وما بعدها ـ د. فتحي حجازي».
كما ينظر هذا في النسفي ١/ ٥٧، وإرشاد العقل السليم لابن السعود ١/ ١٦ مفاتيح الغيب للرازي ١/ ٢٩٨، حاشية الشهاب على البيضاوي ١/ ١١٢ وروح المعاني للألوسي ١/ ٨٧، ٨٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ٢/ ١١٩، والإيضاح ٣/ ٤ وما بعدها، والبلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ص ٣٥٠ وما بعدها، والبحر المحيط ١/ ٩.

تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]، ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِي رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤]. والمعنى نخصك بالعبادة، ونخصك بطلب المعونة. وقرىء: «إيَاك» بتخفيف الياء، و«أيّاك» بفتح الهمزة والتشديد، و«هَيّاك» بقلب الهمزة هاء؛ قال طُفَيْلٌ الْغَنَويُّ: [من الطويل]

فَهَيِّاكَ والأَمْرَ الَّذِي إنْ تَرَاحَبَتْ ... مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهْ[1]

والعبادة أقصى غاية الخضوع والتذلل، ومنه: ثوب ذو عبدة إذا كان في غاية الصفاقة وقوّة النسج، ولذلك لم تستعمل إلا في الخضوع لله ـ تعالى ـ، لأنه مولى أعظم النعم، فكان حقيقاً بأقصى غاية الخضوع، فإن قلت: لم عدل عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب؟ قلت: هذا يسمى/ ٥ب الالتفات في علم البيان[2]، قد يكون [3]من الغيبة إلى الخطاب،

---

(١) لمضرس بن ربعي، وقيل لطفيل، وهياك: أصله إياك، قلبت همزته هاء، وهو في محل نصب بمحذوف وجوباً، والأمر: عطف عليه، والأصل: احذر تلاقي نفسك والأمر فحذف ما عدا ضمير الخطاب وما عطف عليه لكثرة الاستعمال. ولأن مقام التحذير يقتضي السرعة وإيجاز الكلام، وقيل أصله: باعد نفسك من الأمر وباعد الأمر من نفسك، فحذف لذلك، وشبه أسباب الدخول في الأمر بالموارد: أي مواضع الورود إلى نحو الماء، وأسباب الخروج منه بالمصادر: أي مواضع الصدور: أي الرجوع، فكل منهما استعارة تصريحية، وأما تشبيه الأمر بشيء له موارد ومصادر كالماء على طريقة المكنية، فهو خارج عن قانون البيان؛ لأن الأمر يطلق على كل شيء، فتخصيصه بغير نحو الماء ثم تشبيهه به، بالقصد لا بالوضع. ويروى هكذا:

فإياك والأمر الذي إن توسعت ... موارده ضاقت عليك المصادر

فما حسن أن يعذر المرء نفسه ... وليس له من سائر الناس عاذر

أي فليس عذر المرء لنفسه حسناً: أي قبوله لاعتذارها بعد وقوعها في الورطة، وقوله: وليس له الخ: جملة حالية وعلى هذا فحقه حرف الراء. وهو في: شرح شواهد الشافية ص ٤٧٦، ولطفيل الغنويّ أو لمضرس في ديوان طفيل ص ١٠٢، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢١٥، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٥٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٢٣، وشرح المفصل ٨/ ١١٨، ١٠/ ٤٢، ولسان العرب (هيا) (أيا) والمحتسب ١/ ٤٠، والممتع في التصريف ١/ ٣٩٧، والمنصف ٢/ ١٤٥.

(٢) قوله «قلت: هذا يسمى الالتفات في علم البيان» ١/ ٦٢ الكشاف أقول: الالتفات لغة: مصدر التفت أي صرفت وجهي إلى جهة أخرى قال من اللسان: قال أي أحد الشعراء ولم يعينه:

أرى الموت بين السيف والنطع كامنا ... يلاحظني من حيث ما أتلفت

وفي الإصطلاح: (أ) عند الجمهور:

التعبير عن معنى بطريق من طرق الكلام الثلاثة: التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها. ولا بد أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر، ويترقبه السامع (ب) عند السكاكي: التعبير بإحدى الطرق المتقدمة عن المعنى خلافاً لما يقتضيه الظاهر ولم يشترط تقدم طريق من هذه الطرق، بل يجوز أن يكون بداية على خلاف الظاهر كما في قول امرىء القيس:

تطاول ليلكِ بالإثمد، . . . ولم يقل على الظاهر: تطاول ليلي. =

ومن الخطاب إلى الغيبة، ومن الغيبة إلى التكلم، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]. وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ﴾ [فاطر: ٩].

وقد التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة أبيات[1]: [من المتقارب]

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالأَثْمَدِ ... وَنَامَ الخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ... كَلَيْلَةِ ذِي العَائِرِ الأَرْمَدِ

وَذٰلِكَ مِنْ نَبَإٍ جَاءَنِي ... وَخُبِّرْتُهُ عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ[2]

= وبهذا عرف الفارق بين قول السكاكي والجمهور، واستبان ما يميل إليه الزمخشري رحمه الله.
والكلام في الالتفات وتفريعاته ومواطنه وأسراره في مراجع البيان وأصول البلاغيين.
«ينظر الإيضاح بتحقيق خفاجي ٢/ ١١٩ وما بعدها، والبلاغة القرآنية لأبي موسى ٤٤٣، والمطول ٩٥/ ٩٦، ولسان العرب (لفت).

(٣) قوله «في علم البيان» قد يكون لعله وقد، وعبارة النسفي: وهو قد يكون. (ع)

(١) قال محمود رحمه الله: «وقد التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة أبيات... إلخ.» قال أحمد رحمه الله: يعني أنه ابتدأ بالخطاب ثم التفت إلى الغيبة، ثم إلى التكلم وعلى هذا فهما التفاتان لا غير، وإنما أراد الزمخشري والله أعلم أنه أتى بثلاثة أساليب: خطاب لحاضر، وغائب، ولنفسه، فوهم بقوله ثلاث التفاتات، أو تجعل الأخير ملتفتاً التفاتتين عن الثاني وعن الأول فيكون ثلاثاً، والأمر فيه سهل.
قال السمين الحلبي: وقد خطأ بعضهم الزمخشري في جعله هذا ثلاثة التفاتات وقال: بل هما التفاتان:
أحدهما: خروج من الخطاب المفتتح به في قوله: «لَيْلُكَ» إلى الغيبة في قوله: «وباتت له ليلة».
والثاني: الخروج من هذه الغيبة إلى التكلم في قوله: «من نبأ جاءني وخبرته».
والجواب أن قوله أولاً: «تطاول ليلك» فيه التفات؛ لأنه كان أصل الكلام أن يقول: تطاول ليلي، لأنه هو المقصود فالتفت من مقام التكلم إلى مقام الخطاب، ثم من الخطاب إلى الغيبة، ثم من الغيبة إلى التكلم الذي هو الأصل. وقرىء شاذاً: «إياك يُعْبَدُ» على بنائه للمفعول الغائب، ووجهها على إشكالها: أن فيها استعارة والتفاتاً أما الاستعارة فإنه استعير فيها ضمير النصب لضمير الرفع والأصل: أنت تعبد وهو شائع؛ كقولهم: عساك وعساه وعساني في أحد الأقوال وقول الآخر [من الرجز]:

يَابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا ... وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا

فالكاف في «عَصَيْكَا» نائبة عن التاء، والأصل: عصيت. وأما الالتفات فكان من حق هذا القارىء أن يقرأ: إياك تُعْبَدُ بالخطاب، ولكنه التفت من الخطاب في «إياك» إلى الغيبة في «يُعْبَد»، إلا أن هذا التفات غريب؛ لكونه في جملة واحدة، بخلاف الالتفات المتقدم ونظير هذا الالتفات قوله [من الطويل]:

أَأَنْتَ الْهِلاَلِيُّ الَّذِي كُنْتَ مَرَّةً ... سَمِعْنَا بِهِ والأَرْحَبِيُّ الْمُغَلَّبُ؟

فقال: «به» بعد قوله: «أنت وكنت». انتهى. الدر المصون.

(٢) لامرىء القيس بن حجر الجاهلي، وقال ابن هشام: هو غلط، وقائله امرؤ القيس بن عابس الصحابي، وقيل لعمرو بن معديكرب، والأثمد كأحمد، وقد تضم ميمه، وقد يروى بكسرها: اسم موضع، والعائر اسم جامد يطلق على قذى تدمع منه العين، وعلى الرمد، وعلى كل ما أعلّ العين، وفي الشعر ثلاث التفاتات، لكن الأول على مذهب السكاكي فقط: وهو أنه كان الظاهر التعبد =

وذلك على عادة افتنانهم في الكلام وتصرفهم فيه، ولأنّ الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب، كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع، وإيقاظاً للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد، وقد تختص مواقعه بفوائد، ومما اختص به هذا الموضع: أنه لما ذكر الحقيق بالحمد، وأجرى عليه تلك الصفات العظام، تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق بالثناء، وغاية الخضوع والاستعانة في المهمات، فخوطب ذلك المعلوم المتميز بتلك الصفات، فقيل: إياك، يا من هذه صفاته نخصك بالعبادة والاستعانة، لا نعبد غيرك ولا نستعينه، ليكون الخطاب أدل على أنّ العبادة له لذلك التميز الذي لا تحق العبادة إلا به، فإن قلت: لم قرنت الاستعانة بالعبادة؟ قلت: ليجمع بين ما يتقرّب به العباد إلى ربهم وبين ما يطلبونه ويحتاجون إليه من جهته. فإن قلت: فلم قدّمت العبادة على الاستعانة؟ قلت: لأنّ تقديم الوسيلة قبل طلب الحاجة ليستوجبوا الإجابة إليها، فإن قلت: لم أطلقت الاستعانة؟[1] قلت: ليتناول كل مستعان فيه، والأحسن أن تراد الاستعانة به وبتوفيقه على أداء العبادة، ويكون قوله: ﴿اَهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦]؛ بياناً للمطلوب من المعونة، كأنه قيل: كيف أعينكم؟ فقالوا: اهدنا الصراط المستقيم، وإنما كان أحسن؛ لتلاؤم الكلام، وأخذ بعضه بحجزة بعض، وقرأ ابن حبيش: «نستعين»، بكسر النون.

= بطريق التكلم فالتفت إلى الخطاب وذلك في البيت الأول. والثاني: عدوله عن الخطاب إلى الغيبة في الثاني. والثالث: التفاته عن الغيبة إلى التكلم في الثالث. والجمهور يجعلون الأول من قبيل التجريد. وأبو الأسود: كنية صاحب الشاعر الذي يرثيه، وقيل هو المخبر واسمه ظالم بن عمرو وهو عم امرىء القيس. وقيل أبي مضاف لياء المتكلم والأسود صفته، ويروى: عن بني الأسود.

ينظر: ديوانه ص ١٨٥، وتخليص الشواهد ص ٢٤٣، وشرح قطر الندى ص ١٣٦، شرح التصريح ١/ ١٩١، ولعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ٢٠٠، ولعمرو أو لامرىء القيس في سمط اللآلي ص ٥٣١، ولامرىء القيس بن عابس في المقاصد النحوية ٢/ ٣٠، وله أو لامرىء القيس الكندي أو لعمرو بن معديكرب، في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٣٢، وأوضح المسالك ١/ ٢٥٤، وجمهرة اللغة ص ٧٧٥، وشرح الأشموني ١/ ١١٥، والتبيان لابن محمد الطيبي ٢٨٧، والطراز لابن حمزة العلوي ٢/ ١٤٠، البحر المحيط ١/ ١٤٢، الدر ١/ ٧٥.

(١) قال محمود رحمه الله: «فإن قلت لم قدمت العبادة على الاستعانة... إلخ». قال أحمد: معتقد أهل السنّة أن العبد لا يستوجب على ربه جزاء ـ تعالى الله عن ذلك ـ والثواب عندنا ـ من الإعانة في الدنيا على العبادة ومن صنوف النعيم في الآخرة ـ ليس بواجب على الله تعالى، بل فضل منه وإحسان. وفي الحديث «أنه عليه الصلاة والسلام قال: لا يدخل أحد منكم الجنة بعمله، قيل: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته»، مضافاً إلى دليل العقل المحيل أن يجب على الله تعالى شيء، لكن قام الدليل عقلاً وشرعاً على أنه تعالى لا يجب عليه شيء، فقد قام عقلاً وشرعاً على أن خبره تعالى صدق ووعده حق، أي يجب عقلاً أن يقع، فإما أن يكون الزمخشري تسامح في إطلاق الاستيجاب وأراد وجوب صدق الخبر، وإما أن يكون أخرجه على قواعد البدعية في اعتقاد وجوب الخير على الله تعالى وإن لم يكن وعد.

﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦﴾

هدى: أصله أن يتعدى باللام أو بإلى، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَهۡدِي لِلَّتِي هِيَ أَقۡوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [الشورى: ٥٢]، فعومل معاملة ـ اختار ـ في قوله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥]. ومعنى طلب الهداية ـ وهم مهتدون ـ طلب زيادة الهدى بمنح الإلطاف، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ زَادَهُمۡ هُدٗى﴾ [محمد: ١٧]، ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ﴾ [العنكبوت: ٦٩]. وعن علي وأُبيّ ـ رضي الله عنهما ـ: اهدنا: ثبتنا، وصيغة الأمر والدعاء واحدة، لأنّ كل واحد منهما طلب، وإنما يتفاوتان في الرتبة، وقرأ عبد الله: أرشدنا.

«السراط»: الجادّة، من سرط الشيء إذا ابتلعه، لأنه يسترط السابلة إذا سلكوه، كما سُمّي: لقماً؛ لأنه يلتقمهم، والصراط من قلب السين صاداً لأجل الطاء، كقوله: «مصيطر»، في «مسيطر»، وقد تشم الصاد صوت الزاي، وقرىء بهنّ جميعاً، وفصاحهنّ إخلاص الصاد، وهي لغة قريش وهي الثابتة في الإمام، ويجمع سرطاً، نحو: كتاب وكتب، ويذكر ويؤنث كالطريق والسبيل، والمراد طريق الحق، وهو ملة الإسلام.

﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾

﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾: بدل من الصراط المستقيم، وهو في حكم تكرير العامل/ ٦أ، كأنه قيل: اهدنا الصراط المستقيم، اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم، كما قال: ﴿لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ﴾ [الأعراف: ٧٥]، فإن قلت: ما فائدة البدل؟ وهلا قيل: اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم؟ قلت: فائدته التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير، والإشعار بأنّ الطريق المستقيم بيانه وتفسيره: صراط المسلمين؛ ليكون ذلك شهادة لصراط المسلمين بالاستقامة على أبلغ وجه وآكده، كما تقول: هل أدلك على أكرم الناس وأفضلهم؟ فلان؛ فيكون ذلك أبلغ في وصفه بالكرم، والفضل من قولك: هل أدلك على فلان الأكرم الأفضل؟ لأنك ثنيت ذكره مجملاً أوّلاً، ومفصلاً ثانياً، وأوقعت فلاناً تفسيراً وإيضاحاً للأكرم الأفضل، فجعلته علماً في الكرم والفضل، فكأنك قلت: من أراد رجلاً جامعاً للخصلتين فعليه بفلان، فهو المشخص المعين، لاجتماعهما فيه غير مدافع ولا منازع.

والذين أنعمت عليهم: هم المؤمنون، وأُطلق الإنعام؛ ليشمل كل إنعام[1]؛ لأنّ من

---

(١) قال محمود رحمه الله: وأطلق الإنعام ليشمل كل إنعام. قال أحمد رحمه الله: إن إطلاق الإنعام يفيد الشمول كقوله: إن إطلاق الاستعانة يتناول كل مستعان فيه، وليس بمسلم فإن الفعل لا عموم =

أُنْعِمَ عليه بنعمة الإسلام، لم تبق نعمة إلا أصابته، واشتملت عليه. وعن ابن عباس: هم أصحاب موسى قبل أن يغيروا، وقيل: هم الأنبياء. وقرأ ابن مسعود: «صراط من أنعمت عليهم».

﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾: بدل من الذين أنعمت عليهم، على معنى أنّ المنعم عليهم: هم الذين سلموا من غضب الله والضلال، أو صفة على معنى أنهم جمعوا بين النعمة المطلقة وهي نعمة الإيمان، وبين السلامة من غضب الله والضلال.

فإن قلت: كيف صح أن يقع: ﴿غَيْرِ﴾ صفة للمعرفة وهو لا يتعرّف وإن أضيف إلى المعارف؟ قلت: ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ لا توقيت فيه كقوله [من الكامل]:

وَلَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي[1] .....

ولأنّ المغضوب عليهم والضالين خلاف المنعم عليهم، فليس في ـ غير ـ إذن الإبهام

= لمصدره، والتحقيق أن الإطلاق إنما يقتضي إبهاماً وشيوعاً. والنفس إلى المبهم أشوق منها إلى المقيد لتعلق الأمل مع الإبهام لكل نعمة تخطر بالبال.

(١) ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني
غضبان ممتلىء علي إهابه إني وربك سخطه يرضيني

لرجل من بني سلول، ويسبني صفة للئيم وإن قُرن بأل، لأنه ليس المراد لئيماً بعينه بدليل مقام التمدح ف «أل» فيه للعهد الذهني لا الخارجي. ومدخولها في المعنى كالنكرة، فجاز وصفه الجملة وإن كانت لا يوصف بها إلا النكرة، وهذا يفيد اتصافه بالسب دائماً لاحال المرور فقط وهو لمراد، وكان الظاهر أن يقول: فأمضي ثم أقول، ولكن أتى بالماضي دلالة على تحقق ذلك منه، وروي: فأعف ثم أقول: أي أكف عنه وعن مكافأته، ويحتمل أنه أراد صررت على صيغة الماضي بالمضارع لحكاية الحال، هذا والظاهر أن الجملة حالية، أي: أمر على اللئيم حال كونه يسبني وأنا أسمع فأعرض عنه وأقول إنه لا يقصدني بذلك السب الذي سمعته منه، وليس المراد وصفه بالسب الدائم، لأنه لا يظهر مع تخصيص السب بوقوعه على ضمير المار، على أنه يمكن جعل الحال لازمة فتفيد الدوام. هو غضبان ممتلىء جلده غضباً علي لكن لا أبالي بذلك، فإني وحق ربك غضبه يرضيني، فليدم عليه وليزدد منه، والإهاب: الجلد قبل دبغه بل وقبل سلخه كما هنا.
ينظر في الدرر ١/ ٧٨، وشرح التصريح ٢/ ١١، وشرح شواهد المغني ١/ ٣١٠، والكتاب ٣/ ٢٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٨، ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ص ١٢٦، ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ص ١٧١، وبلا نسبة في الأذهية ص ٢٦٣، والأشباه والنظائر ٣/ ٩٠، والأضداد ص ١٣٢، وأمالي ابن الحاجب ص ٦٣١، وأوضح المسالك ٣/ ٢٠٦، وجواهر الأدب ص ٣٠٧، وخزانة الأدب ١/ ٣٥٧، ٣٥٨، ٣/ ١٠١، ٤/ ٢٠٧، ٢٠٨، ٥/ ٢٣، ٥٠٣، ٧/ ١٩٧، ٩/ ١١٩، ٣٨٣، والخصائص ٢/ ٣٣٨، ٣/ ٣٣٠، والدرر ٦/ ١٥٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤١، وشرح ابن عقيل ص ٤٧٥، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٩، ولسان العرب (ثم) (منن)، ومغني اللبيب ١/ ١٠٢، ٢/ ٤٢٩، ٦٤٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٩ ٢/ ١٤٠، والدر المصون ١/ ٣٥٤.

الذي يأبى عليه أن يتعرّف، وقرىء بالنصب على الحال، وهي قراءة رسول الله ﷺ وعمر بن الخطاب، ورويت عن ابن كثير، وذو الحال الضمير في عليهم، والعامل: أنعمت، وقيل: المغضوب عليهم: هم اليهود؛ لقوله ـ عز وجل ـ: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٦٠]. والضالون: هم النصارى؛ لقوله تعالى: ﴿قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ﴾ [المائدة: ٧٧]، فإن قلت: ما معنى غضب الله؟ قلت: هو إرادة الانتقام[1] من العصاة، وإنزال العقوبة بهم، وأن يفعل بهم ما يفعله الملك إذا غضب على من تحت يده، نعوذ بالله من غضبه، ونسأله رضاه ورحمته. فإن قلت: أي فرق بين ﴿عَلَيْهِمْ﴾ الأولى و ﴿عَلَيْهِمْ﴾ الثانية؟ قلت: الأولى: محلها النصب على المفعولية، والثانية: محلها الرفع على الفاعلية، فإن قلت: لم دخلت: «لا» في ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾؟ قلت: لما في ـ غير ـ من معنى النفي، كأنه قيل: لا المغضوب عليهم ولا الضالين. وتقول: أنا زيداً غير ضارب، مع امتناع قولك: أنا زيداً مثل ضارب؛ لأنه بمنزلة قولك: أنا زيداً لاضارب، وعن عمر وعلي ـ رضي الله عنهما ـ أنهما قرآ: وغير الضالين، وقرأ أيوب السختياني: «ولا الضألين» ـ بالهمز، كما قرأ عمرو بن عبيد: «ولا جأن»، وهذه لغة من جدّ في الهرب من التقاء الساكنين[2]. ومنها ما حكاه أبو زيد من قولهم: شأبة، ودأبة.

آمين: صوت سمي به الفعل الذي هو/٦ب استجب، كما أنّ: «رويد، وحيهل، وهلم»: أصوات سميت بها الأفعال التي هي «أمهل، وأسرع، وأقبل»، وعن ابن عباس ـ

---

٦ ـ أخرجه الثعلبي من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، كما في تخريج الزيلعي (١/ ٢٧) =

---

(١) قال محمود رحمه الله: «ومعنى الغضب من الله تعالى إرادة الانتقام... إلخ» قال أحمد: أدرج في هذا ما يقتضي عنده وجوب وعيد العصاة، وليس مذهب أهل السنّة، بل الأمر عندهم في المؤمن العاصي موكول إلى المشيئة: فمنهم مَن أراد الله تعالى عقوبته والانتقام منه فيقع ذلك لا محالة، ومنهم مَن أراد العفو عنه وإثابته فضلاً منه تعالى، على أن المغضوب عليهم والضالين واقعان على الكفار، ووعيدهم واقع لا محالة ومراد، والله الموفق. أقول: قال الزمخشري رحمه الله: الغضب من الله تعالى إرادة الانتقام من العصاة إلخ لا يدل على ما فسره، فإن وجوب وعيد العصاة لا يعلم منه. والغضب من الله عند أهل السنّة والمعتزلة: عبارة عما ذكره الزمخشري رحمه الله، إلا أن عند أهل السنّة أن الله تعالى إن شاء عذب صاحب الكبيرة وإن شاء غفر له، وعند المعتزلة وجوب عذابه: فعند المعتزلة ظاهر أن الغضب عبارة عن إرادة الانتقام، وعند أهل السنّة: إن غفر له فلا غضب، وإن لم يغفر له فغضبه عبارة عما ذكره.

(٢) قال السمين الحلبي: وقد فعلوا ذلك حيث لا ساكنان، قال الشاعر [من الرجز]:

فَخِنْدِفٌ هَامَةُ هٰذَا الْعَأْلَمِ.

انتهى. الدر المصنون.

رضي الله عنهما ـ: سألت رسول الله ﷺ عن معنى آمين؟ فقال: «اَفْعَلْ» (٦) وفيه لُغتان: مَدُّ أَلِفِهِ، وَقَصْرُهَا؛ قال: [من البسيط]

. . . . . وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْداً قَالَ آمِينَا[1]

وقال: [من الطويل]

. . . . . أَمِينَ فَزَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدَا[2]

وعن النبي ﷺ: «لَقَّنَني جبْرِيلُ ـ عَلَيْهِ السَّلامُ ـ آمينَ عِنْدَ فَرَاغِي مِنْ قِرَاءَةِ فَاتِحَةِ

= وذكره السيوطي في الدر المنثور (١/ ٤٤)، وجويبر في تفسيره عن الضحاك عن ابن عباس؛ كما في الدر المنثور (١/ ٤٤).
قال الحافظ في تخريج الكشاف: أخرجه الثعلبي من رواية أبي صالح عنه بإسناد واهٍ. انتهى.

---

(١) يا رب إنك ذو منٍّ ومغفرة ... بيت بعافية ليل المحبينا
الذاكرين الهوى من بعدما رقدوا ... الساقطين على الأيدي المكبينا
يا رب لا تسلبني حبها أبداً ... ويرحم اللّه عبداً قال آمينا

لقيس بن معاذ الملوح مجنون ليلى العامرية، اشتد وجده بها، فأخذه أبوه إلى الكعبة ليدعو الله عسى أن يشفيه، فأخذ بحلقة بابها وقال ذلك. والدعاء لليل المحبين مجاز عقلي، وهو في الحقيقة لهم، وبين أن رقادهم ليس على المعتاد بقوله: الساقطين على الأيدي، المكبين على الوجوه حيرة وسكرة، ثم دعا بأن يديم الله حبها، ودعا لمن يؤمن على دعائه بأن يقول: آمين، وهو اسم فعل، أي استجب يا الله هذا الدعاء، وهو بالمد، ويجوز قصره.
البيت للمجنون ينظر ديوانه ص ٢١٩، ولعمر بن أبي ربيعة ينظر لسان العرب (أمن) وليس في ديوانه، إصلاح المنطق ص ١٧٩، وإنباه الرواة ٣/ ٢٨٢، وشرح الأشموني ٢/ ٤٨٥، وشرح المفصل ٤/ ٣٤، وشرح شذور الذهب ص ١٥١، أمالي ابن الشجري ١/ ٢٥٩، شذور الذهب ١٥٧، معاني الزجاج ١/ ١٧، الصحاح: (أمن)، البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٤٢، مقاييس اللغة ١/ ١٣٥، القرطبي ١/ ٩٠، الدر ١/ ٨٧. فتح القدير ١/ ٧٨.

(٢) تباعد عني فطحل إذ دعوته ... أمين فزاد الله ما بيننا بعدا

لجبير بن الأضبط كان قد سأل فطحلاً فأعرض عنه فدعا عليه، ويروى تباعد مني فطحل وأبى، وأمين: بقصر الهمزة على اللغة العربية الأصلية. وأما بالمد فقيل أعجمي؛ لأنه ليس في لغة العرب فاعيل. وقيل: أصله بالقصر فأشبعت همزته: اسم فعل بمعنى استجب، ورتبته بعدما بعده. قدمه حرصاً على طلب الإجابة ووقوع الدعاء مجاباً من أول وهلة. والفاء للسببية عما قبلها. أي: حيثما تباعد عني فزد ما بيننا بعداً يا الله، وبعداً: يجوز أن يكون تمييزاً، وأن يكون مفعولاً.
ينظر: تهذيب إصلاح المنطق ٢/ ٤٢، إصلاح المنطق ص ١٧٩، وشرح الأشموني ٢/ ٤٨٥، وشرح شذور الذهب ص ١٥٢، وشرح المفصل ٤/ ٣٤، ولسان العرب (حطل)، (أمن)، ومعاني الزجاج ١/ ١٧، الصحاح ٥/ ٢٠٧، مقاييس اللغة ١/ ١٣٥، والقرطبي ١/ ٩٠، الدر ١/ ٨٧.

الكِتَابِ» وقال: «إِنَّهُ كَالْخَتْمِ عَلَى الْكِتَابِ» (٧)، وليس من القرآن؛ بدليل أنه لم يثبت في المصاحف، وعن الحسن: لا يقولها الإمام؛ لأنه الداعي، وعن أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ مثله، والمشهور عنه وعن أصحابه أنه يخفيها، وروى الإخفاء عبد الله بن مغفل وأنس عن رسول الله ﷺ (٨). وعند الشافعي يجهر بها. وعن وائل بن حجر؛ أنّ النبي ﷺ «كان إذا قرأ: ولا الضَّالِّين، قَالَ: آمِينَ وَرَفَعَ بِهَا صَوْتَه» (٩). وعن رسول الله ﷺ[1] أنه قال

---

٧ ـ قال الزيلعي غريب بهذا اللفظ (١/ ٢٧).
قال الحافظ في تخريج الكشاف:
لم أجده هكذا. وفي «الدعاء» لابن أبي شيبة من رواية أبي ميسرة أحد كبار التابعين قال: أقرأ جبريل ـ عليه السلام ـ النبي ـ ﷺ ـ فاتحة الكتاب فلما قال: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ قال له: قل: آمين. فقال: آمين، قلت: وعند أبي داود عن أبي زهير قال: آمين مثل الطابع على الصحيفة وروى ابن مردويه عن أبي هريرة مرفوعاً: «آمين خاتم رب العالمين على عباده المؤمنين»، وهو في الدعاء للطبراني. انتهى.

٨ ـ قال الزيلعي: في «تخريج الكشاف» (١/ ٢٧) غريب جدًّا.
قال الحافظ في «تخريج الكشاف»:
لم أجده عن واحد منهما. انتهى.

٩ ـ أخرجه أحمد (٤/ ٣١٥)، والطيالسي (١٠٢٤)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٣٢)، وابن حبان (٥/ ١٠٩) حديث (١٨٠٥)، والبيهقي في الكبرى (٢/ ٥٧)، والطبراني (٢٢/ ٤٥) (١١٢) عن طريق شعبة عن سلمة بن كهيل عن حجر أبي العنبس عن علقمة بن وائل عن أبيه: وفي لفظه: وأخفى بها صوته.
وصحح هذا الطريق الحاكم وابن حبان.
قال الدارقطني في سننه (١/ ٣٣٤)؛ كذا قال شعبة: «وأخفى بها صوته» ويقال: إنه وهم فيه؛ لأن سفيان الثوري ومحمد بن سلمة بن كهيل، وغيرهما رووه عن سلمة، فقالوا: «ورفع صوته بآمين» وهو الصواب. ا.هـ.
أما طريق سفيان الذي أشار إليه الدارقطني.
أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ٤٢٥)، وأحمد (٤/ ٣١٦ ـ ٣١٧) وأبو داود (١/ ٢٤٦): كتاب الصلاة: باب التأمين وراء الإمام، حديث (٩٣٢)، والترمذي: كتاب الصلاة باب ما جاء في التأمين (٢/ ٢٧) حديث برقم (٢٤٨)، والدارمي (١/ ٢٨٤): كتاب الصلاة: باب الجهر بالتأمين، والطبراني (٢٢/ ٤٤) حديث (١١١)، والدارقطني (١/ ٣٣٤): كتاب الصلاة: باب التأمين في الصلاة بعد =

---

(١) قوله: وعن رسول الله صلّى اللّه عليه وسلّم: اعلم أن صاحب الكتاب التزم أن يذكر آخر كل سورة حديثاً لبيان فضلها، ولكن ليست كلها صحيحة فقد قال الجلال السيوطي: اعلم أن السور التي صحت الأحاديث في فضلها: الفاتحة، والزهراوان، والأنعام، والسبع الطوال مجملاً، والكهف، ويس، والدخان، والملك، والزلزلة، والنصر، والكافرون، والإخلاص، والمعوذتان. وما عداها لم يصح فيه شيء أهـ. والزهراوان: البقرة، وآل عمران. والسبع الطوال: من أول البقرة إلى آخر براءة ـ بعدها مع الأنفال سورة واحدة ـ قاله الأجهوري على البيقونية في مصطلح الحديث. (ع)

لأبيّ بن كعب: «أَلا أُخبِرُكَ بِسُورَةٍ لَمْ يُنَزَّلْ في التَّوْرَاةِ والإنْجِيلِ والقُرْآنِ مِثْلُهَا؟ قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُول الله. قال: «فَاتِحَةُ الْكِتَابِ؛ إنَّها السَّبْعُ المَثَانِي والقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذي أُوتِيتُهُ» (١٠).

= فاتحة الكتاب والجهر بها، والبيهقي في السنن الكبرى (٢١/ ٥٧): كتاب الصلاة: باب جهر الإمام بالتأمين والبغوي (٢/ ٢٠٨) كتاب الصلاة: باب الجهر بالتأمين في صلاة الجهر، حديث (٥٨٧) من طريق سفيان عن سلمة بن كهيل به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ٤٢٥) وأبو داود (١/ ٢٣٦): كتاب الصلاة: باب التأمين وراء الإمام، حديث (٩٣٢)، والترمذي (٢/ ٢٩) كتاب الصلاة: باب ما جاء في التأمين، حديث رقم (٢٤٩)، والطبراني في معجمه الكبير (٢٢/ ٤٥): حديث (١١٤) من طريق العلاء بن صالح عن سلمة به، وأخرجه من طريق محمد بن كهيل، عن حجر بن عنبس عن وائل؛ ولفظ رواية سفيان: «يمدّ بها صوته» وعند أبي داود والطبراني: «يرفع بها صوته»، ولفظ العلاء بن صالح: فجهر بآمين، وسلم عن يمينه وعن شماله حتى رأيت بياض خده، وقد صحح إسناده البيهقي في المعرفة، والحافظ في تلخيص الحبير (١/ ٢٣٦).

وقد توسع البيهقي رحمه الله في «الخلافيات» في الكلام على هذا الحديث، وترجيح رواية سفيان ومن وافقه.

وانظر تعليقنا هناك على هذا الحديث، ففيه البسط والحمد لله على التوفيق.

قال الحافظ في «تخريج الكشاف».

أخرجه أبو داود من رواية حجر بن عنبسة عنه. وإسناده حسن. انتهى.

١٠ - أخرجه الترمذي (٤/ ٢٩٧): كتاب تفسير القرآن: باب ومن سورة الحجر، حديث (٣١٢٥)، والنسائي في المجتبى (٢/ ١٣٩) كتاب الافتتاح. باب تأويل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾، حديث (٩١٤)، وأحمد في مسنده (٢/ ١١٢)، والدارمي (٢/ ٤٤٦): كتاب فضائل القرآن: باب فضل فاتحة الكتاب، وابن خزيمة (١/ ٢٥٢) كتاب الصلاة: باب فضل قراءة الفاتحة، حديث (٥٠١)، وأبو يعلى الموصلي (١١/ ٣٦٧) حديث (٦٤٨٢). وابن حبان (٣/ ٥٣) كتاب الرقائق: باب قراءة القرآن حديث (٧٧٥)، والحاكم في المستدرك (١/ ٥٥٧) وعبد بن حميد (ص٨٦)حديث (١٦٥)، والبيهقي في الكبرى (٢/ ٣٧٥)، وأبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٢٣) باب فضل فاتحة الكتاب، حديث (٣٩٣)، والطبري في تفسيره (٩/ ١٤٤)، كلهم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة.

وقال الترمذي: حسن صحيح.

وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

وصححه ابن خزيمة، وابن حبان.

والحديث ذكره السيوطي في الدر المنثور (١/ ٢١)، وزاد نسبته إلى ابن المنذر، وابن مردويه، وأبي ذر الهروي في فضائل القرآن.

وللحديث شاهد من حديث أبي سعيد بن المعلّى.

أخرجه البخاري (٨/ ٦) كتاب التفسير: باب ما جاء في فاتحة الكتاب حديث (٤٤٧٤)، (٨/ ٢٣٢) كتاب التفسير باب ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ حديث (٤٧٠٣)، و(٨/ ٦٧١) كتاب فضائل القرآن: باب فضل فاتحة الكتاب حديث (٥٠٠٦) وأبو داود (١/ ٤٦١) كتاب الصلاة: باب فاتحة الكتاب حديث (١٤٥٨) والنسائي (٢/ ١٣٩) كتاب الافتتاح: باب تأويل قول الله عز وجل: =

وعن حذيفة بن اليمان أنّ النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْقَوْمَ لَيُبْعَثُ اللهُ عَلَيْهِمُ الْعَذَابَ حَتْمَاً مَقْضِيّاً، فَيَقْرَأُ صَبِيٌّ مِنْ صِبْيَانِهِمْ فِي الْكِتَابِ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ فَيَسْمَعُهُ اللهُ تَعَالَىٰ فَيَرْفَعُ عَنْهُمْ بِذَلِكَ الْعَذَابَ أَرْبَعِينَ سَنَةً» (١١).

= ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾، وابن ماجة (٢/ ١٢٤٤) كتاب الأدب: باب ثواب القرآن حديث (٣٧٨٥) وأحمد (٤/ ٢١١) والدارمي (١/ ٣٥٠) كتاب الصلاة: باب أم القرآن هي السبع المثاني، (٢/ ٤٤٥) كتاب فضائل القرآن باب فضل فاتحة الكتاب، وأبو يعلى (١٢/ ٢٢٥) رقم (٦٨٣٧) والبيهقي (٢/ ٣٦٨) كتاب الصلاة، كلهم من طريق شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي سعيد بن المعلّى قال: كنت أصلي في المسجد فدعاني رسول الله ـ ﷺ ـ فلم أجبه قال: قلت له: يا رسول الله إني كنت أصلي قال: أولم يقل الله: ﴿ٱسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ ثم قال لي: ألا أعلمك سورة هي أعظم سورة في القرآن؟ قال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ من السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٢١) وزاد نسبته إلى الطبري وابن حبان وابن مردويه.

قال الحافظ في تخريج الكشاف.

أخرجه الترمذي والنسائي والحاكم من رواية عبد الحميد بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة. ورواه مالك في الموطأ عن العلاء بن عبد الرحمن: أن أبا سعيد مولى عامر بن كريز أخبره: «أن النبي ـ ﷺ ـ نادى أبيّ بن كعب ـ فذكره» وهو مرسل؛ لأن أبا سعيد هذا تابعي. وهذا الحديث قد أخرجه البخاري من وجه آخر عن أبي سعيد بن المعلّى: «أن النبي ـ ﷺ ـ مر به وهو يصلي، فدعاه ـ فذكر الحديث، ووهم صاحب جامع الأصول، فجعلهما واحداً فأخطأ؛ لأن الأول مكي مولى تابعي. والثاني أنصاري مدني من أنفسهم. صحابي. قال البيهقي: يحتمل أن يكون ذلك صدر منه ـ ﷺ ـ لأبيّ بن كعب مرة، ولسعيد بن المعلّى مرة أخرى. انتهى.

١١ ـ قال الزيلعي في تخريج الكشاف (١/ ٣٠): رواه الثعلبي في تفسيره من حديث أبي معاوية الضرير، عن أبي مالك الأشجعي، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة، عن النبي ـ ﷺ ـ... فذكره سواء.

قال الحافظ في تخريج الكشاف:

أخرجه الثعلبي من رواية أبي معاوية عن أبي مالك الأشجعي عن ربعي عنه. قلت: إلا أن دون أبي معاوية من لا يحتج به. وله شاهد في مسند الدارمي عن ثابت بن عجلان قال: «كان يقال: إن الله ليريد العذاب بأهل الأرض، فإذا سمع تعليم الصبيان بالحكمة صرف ذلك عنهم» يعني بالحكمة: القرآن، وحديث أبيّ بن كعب ـ رضي الله عنه ـ في فضائل القرآن سورة سورة. أخرجه الثعلبي من طرق عن أبيّ بن كعب ـ رضي الله عنه ـ كلها ساقطة. وأخرجه ابن مردويه من طريقين. وأخرجه الواحدي في الوسيط. وله قصة ذكرها الخطيب ثم ابن الصلاح عمن اعترف بوضعه؛ ولهذا روى عن أبي عصمة أنه وضعه. انتهى.